

عنوان البحث

تأثير الاستضافات والفعاليات الكبرى على القطاعات الاقتصادية غير النفطية في المملكة العربية السعودية

إعداد الطالب/

فواز محمد العتيبي

المشرف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

السنة:

٢٠٢٥

فهرس المحتويات

٤	قائمة الجداول
٦	المستخلص
٧	الفصل الأول
٨	المقدمة
١٠	مشكلة الدراسة:
١٢	أهمية الدراسة:
١٣	أهداف الدراسة:
١٦	تساؤلات الدراسة:
١٦	فروض الدراسة:
١٧	النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث
١٩	الفصل الثاني
١٩	الدراسات السابقة
٢٠	المقدمة
٢١	متغيرات الدراسة
٢٢	الدراسات السابقة
٢٩	الإطار النظري
٣٢	الفصل الثالث
٣٢	منهجية الدراسة
٣٣	المقدمة
٣٤	المنهجية وطرق البحث
٣٥	مجتمع البحث
٣٦	حدود البحث
٣٧	خطوات جمع البيانات
٣٨	محددات حجم العينة
٣٩	الفصل الرابع
٣٩	نتائج الدراسة
٤٠	المقدمة
٤١	تحليل البيانات
٧٤	التوصيات
٧٥	المراجع
٧٦	المراجع الأجنبية

٧٩	 الملحق
٨٠	 الاستبانة
٨٢	 Abstract

قائمة الجداول

٤٣	جدول ١: الوصف الاحصائي للبيانات
٤٤	جدول ٢: جنس المشاركين في التجربة
٤٥	جدول ٣: عمر المشاركين في التجربة
٤٦	جدول ٤: الدرجة العلمية للمشاركين في التجربة
٤٧	جدول ٥: تسهم الاستضافات الدولية والفعاليات الكبرى في تعزيز صورة المملكة عالمياً
٤٨	جدول ٦: تعكس الاستضافات الكبرى قدرة المملكة على تنظيم فعاليات عالمية بمعايير احترافية
٤٩	جدول ٧: تساهم الفعاليات الكبرى في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة
٥٠	جدول ٨: تشجع الفعاليات الكبرى على تنمية قطاعات اقتصادية غير نفطية مثل السياحة والثقافة
٥١	جدول ٩: تؤدي الفعاليات الكبرى إلى ارتفاع نسبة السياح القادمين إلى المملكة
٥٢	جدول ١٠: تسهم الفعاليات في تطوير البنية التحتية السياحية (فنادق، مطاعم، خدمات نقل)
٥٣	جدول ١١: تخلق الفعاليات الكبرى فرص عمل جديدة في قطاع السياحة
٥٤	جدول ١٢: تؤدي الزيادة في عدد السياح أثناء الفعاليات إلى نمو العوائد الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة
٥٥	جدول ١٣: تشجع الفعاليات الكبرى على إقامة أنشطة ثقافية وترفيهية متنوعة
٥٦	جدول ١٤: تعزز الفعاليات من حضور الفنانين والمبدعين المحليين على المستوى العالمي
٥٧	جدول ١٥: تؤثر الفعاليات إيجاباً على مبيعات الصناعات الثقافية المحلية (مثل الفنون والحرف)
٥٨	جدول ١٦: تساهم الفعاليات في نشر الثقافة السعودية والتعريف بها عالمياً
٥٩	جدول ١٧: تؤدي الفعاليات الكبرى إلى زيادة الطلب على خدمات النقل والمواصلات
٦٠	جدول ١٨: تحقق المؤسسات الخدمية أرباحاً ملموسة خلال فترة الفعاليات الكبرى
٦١	جدول ١٩: تؤثر الفعاليات في نمو قطاع المطاعم والمقاهي المحلية
٦٢	جدول ٢٠: تساهم الفعاليات في تحفيز الابتكار وتحسين جودة الخدمات المقدمة للجمهور
٦٤	جدول ٢١: ملخص معالجة القضية
٦٤	جدول ٢٢: تحليل الموثوقية والمصادقية
٦٧	جدول ٢٣: دور الاستضافات والفعاليات الكبرى على جذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية
٦٩	جدول ٢٤: دور الاستضافات والفعاليات الكبرى على جذب ارتفاع نسبة السياح في المملكة العربية السعودية
٧١	جدول ٢٥: دور الاستضافات والفعاليات الكبرى على تطوير البنية التحتية في المملكة العربية السعودية
٧٣	جدول ٢٦: تحليل التباين الأحادي لمتغيرات الدراسة
٧٣	جدول ٢٧: ملخص نموذج عامل بايزاً، ب

فهرس الأشكال

٢٩	رسم توضيحي ١: الإطار النظري للدراسة
٤٤	رسم توضيحي ٢: جنس المشاركين في التجربة
٤٥	رسم توضيحي ٣: عمر المشاركين في التجربة
٤٦	رسم توضيحي ٤: الدرجة العلمية للمشاركين في التجربة
٤٧	رسم توضيحي ٥: تسهم الاستضافات الدولية والفعاليات الكبرى في تعزيز صورة المملكة عالمياً
٤٨	رسم توضيحي ٦: تعكس الاستضافات الكبرى قدرة المملكة على تنظيم فعاليات عالمية بمعايير احترافية
٤٩	رسم توضيحي ٧: تساهم الفعاليات الكبرى في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة
٥٠	رسم توضيحي ٨: تشجع الفعاليات الكبرى على تنمية قطاعات اقتصادية غير نفطية مثل السياحة والثقافة
٥١	رسم توضيحي ٩: تؤدي الفعاليات الكبرى إلى ارتفاع نسبة السياح القادمين إلى المملكة
٥٢	رسم توضيحي ١٠: تساهم الفعاليات في تطوير البنية التحتية السياحية (فنادق، مطاعم، خدمات نقل)
٥٣	رسم توضيحي ١١: تخلق الفعاليات الكبرى فرص عمل جديدة في قطاع السياحة
٥٤	رسم توضيحي ١٢: تؤدي الزيادة في عدد السياح أثناء الفعاليات إلى نمو العوائد الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة
٥٥	رسم توضيحي ١٣: تشجع الفعاليات الكبرى على إقامة أنشطة ثقافية وترفيهية متنوعة
٥٦	رسم توضيحي ١٤: تعزز الفعاليات من حضور الفنانين والمبدعين المحليين على المستوى العالمي
٥٧	رسم توضيحي ١٥: تؤثر الفعاليات إيجاباً على مبيعات الصناعات الثقافية المحلية (مثل الفنون والحرف)
٥٨	رسم توضيحي ١٦: تساهم الفعاليات في نشر الثقافة السعودية والتعريف بها عالمياً
٥٩	رسم توضيحي ١٧: تؤدي الفعاليات الكبرى إلى زيادة الطلب على خدمات النقل والمواصلات
٦٠	رسم توضيحي ١٨: تحقق المؤسسات الخدمية أرباحاً ملموسة خلال فترة الفعاليات الكبرى
٦١	رسم توضيحي ١٩: تؤثر الفعاليات في نمو قطاع المطاعم والمقاهي المحلية
٦٢	رسم توضيحي ٢٠: تساهم الفعاليات في تحفيز الابتكار وتحسين جودة الخدمات المقدمة للجمهور
٦٥	رسم توضيحي ٢١: متغيرات الدراسة
٦٧	رسم توضيحي ٢٢: دور الاستضافات والفعاليات الكبرى على جذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية
٦٩	رسم توضيحي ٢٣: دور الاستضافات والفعاليات الكبرى على جذب ارتفاع نسبة السياح في المملكة العربية السعودية
٧١	رسم توضيحي ٢٤: دور الاستضافات والفعاليات الكبرى على تطوير البنية التحتية في المملكة العربية السعودية

المستخلص

الغرض من هذه الدراسة هو التعرف على تأثير الاستضافات والفعاليات الكبرى على القطاعات الاقتصادية غير النفطية في المملكة العربية السعودية، في ظل توجه الدولة نحو تنويع مصادر الدخل وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠. وقد سعت الدراسة إلى تحليل مدى استفادة قطاعات مثل السياحة، والنقل، والتجزئة، والضيافة، والخدمات اللوجستية من تنظيم الفعاليات الضخمة، وذلك من خلال استطلاع آراء مجموعة من المعنيين والمستفيدين من هذه القطاعات.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت أداة الاستبانة لجمع البيانات من عينة مكونة من (١٤٠) مشارك من العاملين والمهتمين في القطاعات غير النفطية، حيث تم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لاستخلاص النتائج والتحقق من صحة الفرضيات. وقد شملت أدوات التحليل الإحصائي التكرارات والنسب المئوية والانحراف المعياري، بالإضافة إلى اختبارات T-Test وANOVA لتحليل الفروق والارتباطات.

أظهرت النتائج أن الفعاليات الكبرى تسهم بشكل مباشر في تنشيط القطاعات غير النفطية من خلال زيادة الإقبال السياحي، وتحسين أداء قطاع النقل، وارتفاع مبيعات التجزئة، إلى جانب إيجاد فرص عمل جديدة مؤقتة ومستدامة. كما كشفت النتائج عن وجود بعض التحديات التنظيمية التي قد تحد من استفادة بعض القطاعات من هذه الفعاليات، مما يشير إلى ضرورة التخطيط المتكامل والتنسيق بين الجهات المعنية لضمان تعظيم الأثر الاقتصادي. وقد خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات، من أبرزها: ضرورة استدامة الأثر الاقتصادي للفعاليات، وتطوير البنية التحتية الداعمة، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى تبني معايير قياس دقيقة للأثر، والاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال. وتعد هذه الدراسة مساهمة علمية تفتح المجال أمام المزيد من الأبحاث المستقبلية حول سبل دعم التحول الاقتصادي في المملكة.

الفصل الأول

المقدمة

مع التغيرات السياسية والاقتصادية السريعة التي يشهدها العالم، تتطلع الدول إلى دمج خططها الاقتصادية لتحقيق نمو مستدام وتنويع مصادر دخلها. ومع رؤيتها الطموحة ٢٠٣٠، التي تسعى إلى تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، تُعد المملكة العربية السعودية من أبرز الدول التي قطعت شوطاً كبيراً في هذا الاتجاه. وقد برزت أهمية استضافة الفعاليات الكبرى كأحد المحاور الاستراتيجية لتحقيق هذا الهدف. وأصبحت هذه الفعاليات رافداً أساسياً لدفع عجلة الاقتصاد الوطني في عدد من القطاعات، بما في ذلك السياحة والثقافة والرياضة، والتكنولوجيا والخدمات اللوجستية وغيرها (Nitish، ٢٠٢٣).

استضافت المملكة العديد من الفعاليات المهمة في السنوات الأخيرة التي حظيت باهتمام دولي، بما في ذلك سباقات الفورمولا ١، ومبادرة مستقبل الاستثمار، ومهرجان البحر الأحمر السينمائي، والقمة العالمية للذكاء الاصطناعي، وموسم الرياض، وموسم جدة، وغيرها من التجمعات التي تمزج بين التكنولوجيا والترفيه والمعرفة. لم تكن هذه التجمعات مجرد تجمعات ترفيهية أو تجارية؛ كانت هذه الفعاليات أدوات فعالة للتنمية، إذ ساهمت في إنعاش العديد من الصناعات المهمة، ووفرت مجموعة واسعة من فرص الاستثمار والتوظيف، وعززت الإنفاق المحلي، وعززت جاذبية المملكة كمركز إقليمي ودولي في عدد من المجالات.

ونظراً لقدرتها على خلق فرص عمل للشباب، وتحقيق التنويع الاقتصادي، والحد من آثار تقلبات أسعار النفط عالمياً، برزت القطاعات غير النفطية كعنصر أساسي في السياسات الاقتصادية والتنموية، مما جعل هذا التوجه ذا أهمية خاصة في سياق التحول الوطني. ومن أهم الأدوات لتعزيز هذه الصناعات استضافة الفعاليات الكبرى. فبالإضافة إلى بناء البنية التحتية والخدمات العامة، تُسهم استضافة الفعاليات الكبرى أيضاً في دعم الاقتصاد المحلي بشكل مباشر وغير مباشر من خلال جذب السياح، وتنمية قاعدة المستهلكين، وتشجيع الابتكار، وتحسين مناخ ريادة الأعمال. وإلى جانب تعزيز صورة المملكة من خلال إظهار جاهزيتها وفعاليتها التنظيمية، فإن إقامة فعاليات كبرى وفقاً للمعايير الدولية يُسهم أيضاً في تعزيز ثقة المستثمرين في الاقتصاد الإقليمي (Schilirò، ٢٠١٣).

علاوة على ذلك، لهذه الفعاليات أثر اقتصادي يتجاوز مرحلة التنفيذ الأولية. تُحدث هذه الفعاليات "تأثيراً مضاعفاً"، مما يُحفز سلاسل التوريد المحلية ويزيد الطلب على الصناعات ذات الصلة كالسويق والإعلام والنقل والضيافة والخدمات المالية، والتعليم، والتدريب، وغيرها. وهذا يُساعد على خلق فرص للنمو المستمر. كما تُعزز هذه الفعاليات

كفاءة رأس المال البشري المحلي، مما يُحسّن أيضًا فرص تبادل المعلومات والثقافات، ويفتح آفاقًا للتعاون الدولي، ويجذب الخبرات الدولية.

يتضح من هذا أن الحكومة السعودية تُركز على تحسين مرافق الفعاليات المهمة. ولتنظيم هذه الصناعة وتنميتها وتطويرها، أنشئت هيئات مُتخصصة، منها الهيئة العامة للترفيه، وهيئة فنون الطهي، وهيئة المسرح والفنون الأدائية، وهيئة تطوير مدينة الرياض، وغيرها. كما تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للسياحة، وبرنامج جودة الحياة، واستراتيجية تنمية القدرات البشرية، وغيرها من الجهود التي تُحسّن جاهزية المملكة لتصبح وجهةً مرغوبةً إقليميًا ودوليًا لتعزيز هذا التوجه (Enaifoghe، ٢٠٢٣).

أظهرت البيانات الاقتصادية زيادة ملحوظة في مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة، ويعود ذلك أساسًا إلى ازدهار قطاع الفعاليات والفنادق. على سبيل المثال، تحسّنت معدلات إشغال الفنادق، وارتفعت مبيعات الشركات، وخلقت آلاف الوظائف المباشرة وغير المباشرة، جميعها نتائج للسفر المحلي والدولي المرتبط بمواسم الترفيه. ساهم توسع خدمات النقل البري، وبناء البنية التحتية للطرق والمطارات، وزيادة الرحلات الجوية، في النمو الملحوظ لقطاع النقل. كما أثر هذا التوجه على صناعة التكنولوجيا، كما يتضح من صعود الشركات الناشئة والتطبيقات الذكية التي تقدم خدمات تخطيط الفعاليات، وحجز التذاكر، والضيافة، وغيرها من المجالات. ومن هنا، تأتي أهمية هذه الدراسة، التي تهدف إلى دراسة وتقييم آثار استضافة الفعاليات المهمة على القطاعات الاقتصادية غير النفطية في المملكة العربية السعودية. تهدف هذه الدراسة إلى تتبع الجوانب الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة، ودراسة تأثيرها على مختلف الصناعات، وتحديد الإمكانيات والمشاكل المتعلقة بهذا التوجه، ودراسة تجارب المملكة العربية السعودية السابقة في تخطيط مثل هذه الفعاليات. كما تسعى الدراسة إلى تقديم اقتراحات يمكن أن تساعد في تحسين فعالية هذه الفعاليات وضمان استمراريتها. استدامة آثارها التنموية على المدى الطويل (Alharethi، ٢٠٢٤).

يُعدُّ هذا الموضوع، من الناحيتين العلمية والاجتماعية، ضرورةً ملحةً في الوقت الراهن، لا سيما في ضوء جهود المملكة العربية السعودية لتطوير اقتصادٍ متنوعٍ ومستدام. ويُعدُّ تسجيل تجربة المملكة العربية السعودية في هذا المجال مساهمةً قيّمةً في المكتبة الاقتصادية العربية، ويمكن أن تُحتذى به من قِبَل الدول الأخرى التي تسعى إلى توسيع صناعاتها غير النفطية، مستلهمةً من الأحداث المهمة. ولا شكَّ في أنَّ الدعم والنموَّ المُستدامين لهذه الفعاليات - مع

التركيز على المحتوى عالي الجودة واستهداف الجمهور - سيُسهمان في ترسيخ مكانة المملكة على الخريطة الاقتصادية العالمية، ويُتيحان فرصًا حقيقية لبناء اقتصادٍ أكثر مرونةً وتنوعًا (Raid، ٢٠٢٤).

تتمثل الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة في أن "استضافة الفعاليات الكبرى تُمثلُ عاملاً فعالاً في تحفيز القطاعات الاقتصادية غير النفطية في المملكة". ومن خلال دراسة آراء الخبراء والمُعنيين، ومقارنة التجربة السعودية بالتجارب المماثلة في الخارج، وتقييم الإحصاءات الاقتصادية المتاحة حاليًا، ستُحاول الدراسة اختبار هذه النظرية. ويعتقد أن نتائج هذه الدراسة سوف تساعد في توضيح العلاقة بين التطورات الاقتصادية الهامة وتحقيق التنمية المستدامة، وتساعد في توجيه السياسات والمبادرات التي تدعم هذه الصناعة الحيوية (Khayat، ٢٠٢٤).

مشكلة الدراسة:

❖ المشكلة الأساسية

من الواضح الآن أن المملكة العربية السعودية تبذل جهودًا كبيرة لتنوع مصادر دخلها وتقليل اعتمادها على صناعة النفط، في ظل التغيرات الاقتصادية السريعة التي تشهدها كجزء من رؤيتها الطموحة ٢٠٣٠. وتُعد استضافة الفعاليات والأنشطة الهامة إحدى أهم الاستراتيجيات التي اتبعتها المملكة لتحقيق هذا الهدف. وقد تطورت هذه الفعاليات والأنشطة لتصبح أداة استراتيجية لتعزيز العديد من القطاعات غير النفطية. ومع ذلك، لا يزال من الضروري إجراء بحث علمي شامل لتحديد التأثير الحقيقي لهذا التوجه على العديد من جوانب الاقتصاد غير النفطي، حتى مع سرعته الكبيرة وحجمه المتزايد. وتتمثل القضية الرئيسية التي تحاول هذه الدراسة حلها في الغموض المحيط بمدى نجاح هذه الفعاليات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية خارج قطاع النفط، وكيف تؤثر على القطاعات المستهدفة اقتصاديًا، إيجابًا وسلبيًا (Alayed، ٢٠٢٥).

❖ المشكلات الفرعية

■ هناك غموض بشأن مدى تأثير الفعاليات الهامة على قطاع السفر والضيافة.

حتى لو كانت الفعاليات الكبرى تهدف إلى زيادة جاذبية المملكة للسياح، فإن دراسة العلاقة بين هذه الفعاليات وتوسع قطاع السياحة لا تزال ضرورية. فالخدمات الفندقية عالية الجودة، والبنية التحتية المتينة، ومجموعة من الأنشطة

المساعدة، ضرورة للاستفادة بفعالية من دخل السياحة، حتى في المدن المضيفة ذات معدلات الزوار المرتفعة. تكمن الصعوبة في تحديد مدى قدرة هذه الفعاليات على تعزيز الإنفاق وإطالة مدة إقامة السياح بدلاً من حصر آثارها في فترات موسمية قصيرة. إضافةً إلى ذلك، قد لا يحقق قطاع الضيافة مكاسب تُذكر في مواقع أخرى لا تستفيد من الفعاليات، مما يطرح تساؤلاً حول كيفية توزيع التأثير جغرافياً (Ndhlovu، ٢٠٢٤).

■ ضعف التنسيق بين قطاعات الخدمات اللوجستية وتجارة التجزئة والنقل والفعاليات الكبرى

بما أنه من المتوقع أن تزيد الفعاليات الكبرى من حركة المرور الداخلية والطلب على السلع والخدمات، فإن قطاعات النقل وتجارة التجزئة وخدمات الدعم ستكون الأكثر استفادة. ومع ذلك، تُظهر بعض الأبحاث والتقارير الميدانية نقصاً في التعاون بين الجهات التي تُدير هذه المناطق ومنظمي الفعاليات، مما يحول دون تحقيق أقصى قدر ممكن من الفوائد. على سبيل المثال، قد لا تكون شركات سلسلة التوريد أو مقدمو خدمات النقل العام مجهزين تجهيزاً كافياً للتعامل مع الارتفاع المفاجئ في الطلب خلال فترة الفعالية، مما قد يقلل من الأثر الإيجابي. إضافةً إلى ذلك، قد يتضاءل التأثير الإجمالي على القطاع التجاري إذا لم تُمنح بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة فرصاً كافية للانضمام إلى المبادرة والاستفادة منها (Giusti، ٢٠١٩).

■ لم يكن للفعاليات تأثير يُذكر على خلق فرص عمل طويلة الأجل.

من الأهداف الرئيسية لتخطيط الفعاليات المهمة تعزيز سوق العمل، وخاصةً للنساء والشباب، وخلق فرص عمل في القطاعات الناشئة مثل الخدمات والإعلام والتنظيم. في الواقع، فإن عددًا كبيرًا من الوظائف المرتبطة بهذه الفعاليات موسمية أو مؤقتة، ولا تؤدي إلى توظيف طويل الأجل أو نمو مهني حقيقي للكوادر الوطنية. ونظرًا لنقص البرامج المستدامة لبناء المهارات اللازمة للعمل في هذه المجالات، توجد أيضًا فجوة في التدريب والتأهيل. وبالتالي، قد تكون الآثار الإيجابية على سوق العمل محدودة من حيث العمق والاستمرارية، مما يجعل المزايا الاقتصادية للفعاليات غير كافية (Chikezie، ٢٠٢٤).

■ مشاكل تنظيمية تؤثر على جودة تنفيذ الفعاليات الهامة

على الرغم من النمو التنظيمي للقطاع، لا تزال بعض الفعاليات تواجه مشاكل في الإدارة والتخطيط والحوكمة، مما يحد من قدرتها على تحقيق الأهداف المالية المنشودة بفعالية. تشمل هذه الصعوبات غياب رؤية استراتيجية طويلة المدى لبعض الفعاليات، وعدم وضوح أساليب حساب عائد الاستثمار، وضعف التنسيق بين الجهات العامة والخاصة. إضافةً إلى ذلك، هناك حالات ينصب فيها التركيز على جذب انتباه الجمهور والإعلام بدلاً من مراعاة الجانب

الاقتصادي طويل المدى، مما يؤدي إلى هدر الموارد دون تحقيق فوائد طويلة الأجل. لذلك، ينبغي استخدام مدى تحقيق الفعاليات لأهدافها التنموية الكاملة لقياس نجاحها، بدلاً من مجرد عدد الحضور.

■ **عدم القدرة على مقارنة التجربة السعودية مع التجارب الدولية الناجحة الأخرى خلال الفعاليات الهامة**

على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته المملكة في تخطيط الفعاليات الدولية، إلا أن فرصة الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية قد ضاعت بسبب عدم وجود مقارنة منهجية مع تجارب الدول الأخرى. ومن خلال تنفيذ سياسات صريحة لدمج الأحداث الكبرى في استراتيجيات النمو الحضري والتوظيف والسياحة المستدامة، نجحت دول معينة. بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة المتحدة وأستراليا. في توظيف التكنولوجيا في إدارة الأحداث الكبرى. تُعتبر هذه الأحداث أدوات فعّالة للتنمية الاقتصادية المحلية. ومع ذلك، لا يوجد حالياً تقييم شامل ومنهجي للتجربة السعودية يُقارن الأداء الفعلي بالمعايير الدولية، مما قد يُقيّد فرص التنمية المستمرة ويُبقي بعض القضايا دون حل.

أهمية الدراسة:

■ أولاً: الأهمية العلمية

تنبع القيمة العلمية لهذه الدراسة من سِدِّها فراغاً معرفياً في الأدبيات العربية حول دراسة تأثير الأحداث المهمة على القطاعات الاقتصادية غير النفطية، وخاصةً في السياق السعودي. ورغم كثرة مناقشة أهمية الأحداث المهمة في وسائل الإعلام والمؤسسات، إلا أن الدراسات العلمية المتخصصة التي تستخدم المنهجيات الكمية والنوعية لدراسة هذه القضية لا تزال قليلة. لذا، من خلال ربط فكرة الأحداث الكبرى بأهداف النمو الاقتصادي لرؤية السعودية ٢٠٣٠، ودراسة العلاقة بين استضافة الفعاليات والصناعات غير النفطية، بما في ذلك السياحة والخدمات وتجارة التجزئة والنقل والتكنولوجيا، تُضيف هذه الدراسة بُعداً نوعياً (Sweidan, ٢٠٢١).

ولكي تُضفي على الدراسة طابعاً أكاديمياً شاملاً يُعزز مجال الدراسات الاقتصادية والتنموية في العالم العربي، فإنها تعتمد أيضاً على تحليل متعدد الجوانب يأخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية. تُقدم هذه الدراسة نماذج تحليلية يُمكن التوسع فيها في أبحاث مستقبلية أو في مقارنات دولية، مما يجعلها مورداً قيماً للأكاديميين والباحثين العاملين في مجالات الاقتصاد غير النفطي، وتخطيط الفعاليات، والتنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، تُسهم هذه الدراسة في وضع إطار نظري يوضح استخدام الفعاليات الكبرى كأداة تكتيكية في خطط التنويع

الاقتصادي. كما تُعزّز قيمتها الأكاديمية ومشروعيتها العلمية من خلال ربط الأفكار النظرية بالتطبيقات العملية في المملكة (Kumo، ٢٠٢٣).

■ ثانيًا: الأهمية العملية

تنبع الأهمية العملية لهذه الدراسة من تحليلها الدقيق والمباشر، مما يُساعد المخططين وصانعي القرار والجهات التنظيمية المسؤولة عن تخطيط الفعاليات الكبرى في المملكة. يُمكن للجهات الحكومية، مثل الهيئة العامة للترفيه، ووزارة السياحة، والهيئة العامة للمعارض والمؤتمرات، والهيئات الإقليمية، الاستفادة من نتائج الدراسة لتحسين إجراءاتها التشغيلية وضمان تحقيق الفعاليات الكبرى لأقصى قدر من الآثار الاقتصادية الإيجابية على المجتمع. كما يستفيد القطاع الخاص من الدراسة، وخاصةً المستثمرين والشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات السفر، والضيافة، والنقل، والتكنولوجيا. إذ يُمكنهم فهم الفرص والصعوبات المُصاحبة للفعاليات الكبرى بشكل أفضل، وبناء خطط أعمالهم باستخدام بيانات واقعية وتحليلية.

من خلال توفير قاعدة معرفية تُساعد في تقييم عائد الاستثمار في الفعاليات وتخصيص الأموال للمبادرات والقطاعات الأكثر تأثيرًا، تُعدّ هذه الدراسة مهمةً أيضًا لتعزيز التخطيط الاستراتيجي طويل المدى. ولضمان تأثير إيجابي مستدام على سوق العمل، وخاصةً في المهن الناشئة ضمن المجالات الجديدة التي تفرضها الفعاليات الكبرى، تُساعد الدراسة أيضًا في وضع خطط لتدريب وتأهيل الكوادر الوطنية (Murniati، ٢٠٢٠).

كما يُمكن الاستفادة من نتائج الدراسة في وضع مقاييس أداء دقيقة تُستخدم لتقييم نجاح الفعاليات والتأكد من مدى توافقها مع أهداف التنمية الشاملة للمملكة. بالإضافة إلى ذلك، تُدعم الدراسة الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز الهوية الثقافية، وتحسين جودة الحياة، وتحقيق التوازن بين الآثار الاجتماعية الإيجابية للفعاليات وعوائدها الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

❖ الهدف الأساسي:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الاستضافات والفعاليات الكبرى على تنشيط وتحفيز القطاعات الاقتصادية غير النفطية في المملكة العربية السعودية، في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تسعى إلى تنويع مصادر الدخل الوطني وتعزيز الاقتصاد غير النفطي.

❖ الأهداف الفرعية:

✓ تحديد دور الفعاليات الكبرى في دعم قطاع السياحة والضيافة

يُعد قطاع السياحة والضيافة من أبرز القطاعات غير النفطية التي يُعوّل عليها في تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠. وتُسهم الفعاليات الكبرى مثل المواسم السياحية، والبطولات الرياضية، والمهرجانات الثقافية، في جذب أعداد كبيرة من الزوار محليًا ودوليًا، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الإشغال الفندقي وزيادة الطلب على خدمات الإيواء والمطاعم والتنقل. لذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الكيفية التي تؤثر بها هذه الفعاليات في تنشيط قطاع السياحة والضيافة، ومدى مساهمتها في تحفيز الإنفاق السياحي، ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في هذا المجال. كما سيتم التطرق إلى استدامة هذا الأثر السياحي بعد انتهاء الفعالية، والتحديات المرتبطة بتوزيع الفعاليات على مختلف المناطق.

✓ تحليل أثر الفعاليات على نمو قطاعات النقل، والتجزئة، والخدمات اللوجستية

تلعب الفعاليات الكبرى دورًا محوريًا في تحريك عجلة الاقتصاد من خلال زيادة حركة التنقل، ورفع مستويات الاستهلاك، وتحفيز أنشطة الخدمات الداعمة. وتهدف الدراسة إلى رصد التغيرات التي تطرأ على قطاعات النقل (البري والجوي)، وأسواق التجزئة (المراكز التجارية، المتاجر، المعارض)، وكذلك الخدمات اللوجستية، أثناء وبعد تنظيم الفعاليات الكبرى. وسيتم التركيز على تقييم الأثر الفعلي لهذه الفعاليات في تنشيط هذه القطاعات، ومدى جاهزية البنية التحتية لتلبية الطلب المتزايد، بالإضافة إلى رصد التحديات التي قد تعيق الاستفادة المثلى من هذا الحراك الاقتصادي.

✓ قياس مدى مساهمة الفعاليات الكبرى في خلق فرص عمل جديدة ومستدامة

من الأهداف الرئيسية للفعاليات الكبرى تعزيز التوظيف وتحقيق الأثر الاجتماعي الإيجابي عبر توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة. تهدف الدراسة إلى تقييم طبيعة الوظائف التي تنشأ نتيجة لتنظيم الفعاليات، ومدى استمراريتها بعد انتهاء الحدث، سواء في مجالات التنظيم، الأمن، التسويق، الضيافة، النقل، أو الخدمات التقنية. كما ستتناول الدراسة مدى استفادة الكوادر الوطنية من هذه الفرص، ومدى وجود برامج تدريب وتأهيل تواكب متطلبات السوق المرتبطة بهذه الفعاليات. ويتطلب ذلك تحليل العلاقة بين الفعاليات وسوق العمل من حيث الكم والنوع والجودة الوظيفية.

✓ تسليط الضوء على التحديات التنظيمية والاقتصادية التي قد تحد من الأثر الإيجابي للفعاليات الكبرى

رغم الإمكانيات التنظيمية الكبيرة التي أظهرتها المملكة في السنوات الأخيرة، إلا أن بعض الفعاليات قد تواجه تحديات تتعلق بالتنسيق بين الجهات، أو ضعف التخطيط المسبق، أو غياب آليات تقييم الأداء الاقتصادي. وتهدف الدراسة إلى رصد وتحليل هذه التحديات من منظور اقتصادي وتنظيمي، ودراسة تأثيرها على كفاءة الفعالية وقدرتها على تحقيق أهدافها الاقتصادية. كما سيتناول هذا الهدف ضعف مشاركة القطاع الخاص أحياناً، وتفاوت استفادة المناطق المختلفة من هذه الفعاليات، مما يتطلب توصيات تعزز من عدالة الأثر وجدواه.

✓ مقارنة التجربة السعودية في تنظيم الفعاليات الكبرى مع تجارب دولية ناجحة

ضمن سياق تعزيز المخرجات العملية للدراسة، يُعد النظر في التجارب الدولية الناجحة وسيلة فعالة لاستخلاص دروس مستفادة قابلة للتطبيق في المملكة. لذا، تسعى الدراسة إلى إجراء مقارنة تحليلية بين ما حققته المملكة في تنظيم الفعاليات الكبرى، وما قامت به دول أخرى مثل الإمارات، وقطر، والمملكة المتحدة، وغيرها من الدول التي استطاعت تحقيق نتائج ملموسة على صعيد الاقتصاد غير النفطي من خلال هذا النهج. ومن خلال هذه المقارنة، سيتم تسليط الضوء على السياسات والتجارب الفعالة، والعوامل التنظيمية التي ساعدت تلك الدول في تحويل الفعاليات إلى رافعة اقتصادية حقيقية، وذلك بهدف اقتراح آليات تطوير ملائمة للبيئة السعودية.

تساؤلات الدراسة:

السؤال الأساسي:

إلى أي مدى تؤثر الاستضافات والفعاليات الكبرى على تحفيز وتنشيط القطاعات الاقتصادية غير النفطية في المملكة العربية السعودية؟

الأسئلة الفرعية:

١. ما مدى مساهمة الفعاليات الكبرى في دعم قطاع السياحة والضيافة من حيث الإنفاق السياحي، والإشغال الفندقي، وجذب الزوار؟
٢. كيف تؤثر الفعاليات الكبرى على نمو قطاعات النقل، والتجزئة، والخدمات اللوجستية خلال فترة إقامتها؟
٣. ما طبيعة الفرص الوظيفية التي تُنتجها الفعاليات الكبرى، وهل تسهم في توفير وظائف دائمة أم مؤقتة؟
٤. ما التحديات التنظيمية أو الاقتصادية التي قد تعيق تحقيق الأثر الكامل لهذه الفعاليات على الاقتصاد غير النفطي؟
٥. كيف يمكن مقارنة تجربة المملكة في تنظيم الفعاليات الكبرى مع تجارب دولية أخرى حققت نجاحاً في هذا المجال، وما الدروس المستفادة منها؟

فروض الدراسة:

❖ الفرضية الأساسية:

- ✓ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستضافات والفعاليات الكبرى وبين تحفيز وتنشيط القطاعات الاقتصادية غير النفطية في المملكة العربية السعودية.

❖ الفروض الفرعية:

- ✓ يوجد تأثير إيجابي للفعاليات الكبرى على تنشيط قطاع السياحة والضيافة، من خلال زيادة معدلات الإشغال الفندقي، وارتفاع الإنفاق السياحي، وجذب مزيد من الزوار المحليين والدوليين.

- ✓ تسهم الفعاليات الكبرى في تحفيز نمو قطاعات النقل، والتجزئة، والخدمات اللوجستية، من خلال زيادة الطلب على الخدمات خلال فترة إقامة الفعاليات.
- ✓ تؤدي الفعاليات الكبرى إلى خلق فرص عمل جديدة في القطاعات غير النفطية، إلا أن معظم هذه الفرص تكون مؤقتة وغير مستدامة على المدى الطويل.
- ✓ تُواجه الفعاليات الكبرى تحديات تنظيمية واقتصادية تقلل من أثرها الإيجابي المحتمل على الاقتصاد غير النفطي، مثل ضعف التنسيق المؤسسي أو غياب التخطيط الاستراتيجي المتكامل.
- ✓ تُحقق المملكة نتائج إيجابية في تنظيم الفعاليات الكبرى، لكنها لا تزال أقل مقارنة ببعض التجارب الدولية المتقدمة، مما يشير إلى إمكانية الاستفادة من النماذج العالمية في تحسين الأداء الاقتصادي المرتبط بهذه الفعاليات.

النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث.

كانت نظرية التأثير الاقتصادي للفعاليات الكبرى أحد الأطر النظرية الأساسية المستخدمة لدراسة العلاقة بين الفعاليات الكبرى والنمو الاقتصادي، والتي شكلت أساس هذه الدراسة. تركز هذه النظرية على فكرة أن تخطيط واستضافة الفعاليات الكبرى، مثل المعارض التجارية الدولية والمسابقات الرياضية والمهرجانات الثقافية، له تأثير اقتصادي مباشر وغير مباشر على البيئة المحلية. قد تشمل هذه الآثار زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وتحفيز الاستثمار، وخلق فرص العمل، أو تحفيز قطاعات اقتصادية مختلفة (Agha، ٢٠١٦).

وفقاً لهذه الفرضية، يؤدي التأثير المضاعف إلى امتداد التأثير الاقتصادي للفعاليات إلى ما بعد التنفيذ الفعلي، ليشمل فترتي ما قبل الحدث وما بعده. يُحفز الإنفاق الأولي للفعالية سلاسل إنفاق أخرى تؤثر على عدد من القطاعات، بما في ذلك قطاعات التجزئة والخدمات، والضيافة، والنقل، والسياحة. ونظراً لأن الفعاليات قصيرة الأجل غالباً ما يكون لها تأثير عابر، بينما قد تُسهم الأحداث المتكررة أو الاستراتيجية في النمو الاقتصادي طويل الأجل، تُسلط النظرية الضوء أيضاً على أهمية الأفق الزمني للتأثير الاقتصادي (Sardi، ٢٠٢٥).

باستخدام مقاييس مثل ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع معدلات التوظيف، وتحسين البنية التحتية، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي، تستخدم هذه النظرية أساليب كمية ونوعية لحساب عائد الاستثمار في الفعاليات. كما

تُسلط النظرية الضوء على الحاجة إلى التخطيط طويل الأجل، والتكامل المؤسسي، وبيئة تنظيمية فعّالة، والقدرة على دمج الفعاليات في برنامج التنمية الوطنية لتحقيق هذا الأثر.

تتوافق هذه الفرضية مع أهداف رؤية السعودية ٢٠٣٠ في تنويع مصادر الدخل، وتعزيز الاقتصاد غير النفطي، وتحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستثمار في موارد المملكة البشرية والثقافية والجغرافية. ومن خلال تطبيق هذه النظرية على الحالة السعودية، تهدف الدراسة إلى دراسة مدى التأثير الاقتصادي الملموس والحقيقي للفعاليات المهمة، بما يعزز الصناعات غير النفطية مثل السياحة والخدمات والتكنولوجيا، مع الاستفادة من الموارد المحلية والاستثمار فيها (Liu، ٢٠١٩).

من المهم تذكّر أن هذه النظرية لا تستبعد احتمالية حدوث صعوبات أو آثار سلبية، مثل النفقات الباهظة، أو التوزيع غير المتكافئ للعوائد، أو التأثير الضعيف على المدى الطويل. بل تُسلط الضوء على أنه إذا ما عولجت الأحداث الكبرى باستخدام نموذج اقتصادي علمي يراعي مفهومي الكفاءة والعائد، فإنها يمكن أن تُصبح أدوات تنمية فعّالة. ونتيجةً لذلك، استُخدمت هذه النظرية لتطوير أدوات بحثية، وتحليل البيانات، وفهم السياق المحلي، ما أسفر عن نتائج واقتراحات عملية تُساعد في اتخاذ القرارات في هذا المجال الحيوي (Saha، ٢٠٢٣).

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

المقدمة

في إطار أي دراسة علمية منهجية، يُعد الرجوع إلى الدراسات السابقة أحد المرتكزات الأساسية التي تُسهم في بناء خلفية معرفية قوية، وتوفير فهم أعمق لموضوع البحث، وتحديد الجوانب التي تم تناولها سابقاً وما زالت بحاجة إلى مزيد من الدراسة والتحليل. ويأتي هذا الفصل ليُسَلِّط الضوء على مجموعة من الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع تأثير الفعاليات الكبرى على القطاعات الاقتصادية غير النفطية، سواء على المستوى المحلي في المملكة العربية السعودية أو على المستوى الإقليمي والدولي.

تُشكّل الدراسات السابقة مرجعية علمية تساعد في بلورة الإطار النظري للدراسة الحالية. وتُبرز التوجهات البحثية المختلفة التي عالجت العلاقة بين الاستضافات الكبرى والنمو الاقتصادي في القطاعات غير التقليدية. كما تُسهم هذه الدراسات في إيضاح المفاهيم الرئيسية المرتبطة بالبحث، مثل مفهوم الفعاليات الكبرى، والاقتصاد غير النفطي، وأثر الإنفاق المرتبط بالفعاليات، والمردود الاقتصادي طويل الأجل، مما يُعزز من مصداقية الدراسة الحالية ويُوجهها نحو معالجة الفجوات المعرفية القائمة.

يعرض هذا الفصل أبرز ما توصّلت إليه الأدبيات ذات الصلة، ويُقارن بين نتائجها، ويُحلل المناهج التي استخدمتها، سواء كانت كمية أو نوعية. كما سيتم إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسات من حيث النتائج والسياقات، مما يُساعد في تحديد موقع الدراسة الحالية ضمن الحقل البحثي العام، ويوضح مدى إسهامها في تطوير المعرفة في هذا المجال.

بناءً على ما سبق، يهدف هذا الفصل إلى تقديم رؤية شاملة للنتاج العلمي السابق، وتحديد النقاط التي لم تُعالج بعمق في الدراسات السابقة، والتي ستحاول هذه الدراسة التركيز عليها، بما يعزز من القيمة العلمية والعملية للبحث.

متغيرات الدراسة

تُعدّ متغيرات الدراسة عناصر أساسية تُشكّل إطار البحث وتُوجّهه نحو تحقيق أهدافه بدقة. وقد شكّلت المتغيرات المستقلة والتابعة، إلى جانب متغيرات الضبط في بعض الحالات، الفئتين الرئيسيتين للمتغيرات المستخدمة في هذا البحث. وتُعدّ "الفعاليات الكبرى والاستضافة"، الاستراتيجية الرئيسية التي تهدف الدراسة إلى دراستها، أحد المتغيرات المستقلة في هذا البحث. وتُستخدم مؤشرات عديدة للدلالة على هذه المتغيرات، بما في ذلك عدد الفعاليات المُقامة، ومقدار الإنفاق عليها من قِبَل القطاعين العام والخاص، ودرجة المشاركة والحضور، ونوع الفعالية (رياضية، ثقافية، اقتصادية، إلخ).

يُمثّل أداء القطاعات الاقتصادية غير النفطية المتغيرات التابعة، والتي تشمل عددًا من العوامل مثل إيرادات السياحة، ومعدلات إشغال الفنادق، والنمو المرتبط بالنقل والخدمات اللوجستية، وفرص العمل، وحجم مبيعات التجزئة والخدمات. وتهدف الدراسة إلى تحديد مدى تأثير الفعاليات الكبرى على هذه القطاعات، ومدى تعزيزها للاقتصاد غير النفطي بشكل مباشر وغير مباشر

تُفترض العلاقة بين هذه المتغيرات أن مؤشرات الأداء الاقتصادي للقطاعات غير النفطية (المتغير التابع) تتحسن بشكل ملحوظ نتيجةً لزيادة وتيرة الأحداث الكبرى، وكفاءة تخطيطها، ونطاقها الجغرافي والزمني (كمكونات للمتغير المستقل). كما تفترض الدراسة أن عوامل وسيطة مختلفة، مثل التكامل المؤسسي، والجاهزية التنظيمية، وجودة البنية التحتية، قد تؤثر على هذه العلاقة. هذه المتغيرات، التي تُعرف بمتغيرات الضبط، لديها القدرة على تعزيز أو تقليل التأثير المتوقع.

يعتمد التفسير الدقيق لنتائج الدراسة وتقديم توصيات عملية وقابلة للتطبيق على فهم هذه العلاقة بين المتغيرات، لا سيما في ضوء التحول الاقتصادي المستمر في المملكة العربية السعودية، والذي يتطلب دراسة علمية شاملة للمتغيرات المؤثرة في نجاحه.

الدراسات السابقة

تهدف رؤية السعودية ٢٠٣٠ إلى رفع ترتيب المملكة العربية السعودية في مؤشر التنافسية العالمي من المركز ٢٥ في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ إلى ضمن المراكز العشرة الأولى بحلول عام ٢٠٣٠ من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام. بالإضافة إلى ذلك، بحلول عام ٢٠٣٠، تريد المملكة العربية السعودية رفع نسبة الصادرات غير النفطية في ناتجها المحلي الإجمالي غير النفطي من ١٦٪ في عام ٢٠١٦ إلى ٥٠٪. يجب على صانعي السياسات فهم العوامل المؤثرة على القدرة التنافسية للمملكة العربية السعودية من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة تساعدهم على تحقيق هذه الأهداف. نظرًا لأنه يأخذ في الاعتبار تقلبات الأسعار المحلية والدولية على حد سواء، فإننا نستخدم سعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER) كمقياس للقدرة التنافسية للأسعار الخارجية. بعد ذلك، نستخدم نهج النمذجة من مرحلتين لتحليل سعر الصرف الفعلي الحقيقي. من أجل دراسة اختلالات العملة كمؤشر للقدرة التنافسية وتحديد آثار المحددات، نقوم أولاً بتقدير معادلة سعر الصرف الفعلي الحقيقي. ثانيًا، نضيف المعادلة المحسوبة إلى نموذج كابسارك القياسي العالمي للطاقة (KGEMM)، الذي يوفر إطارًا لنمذجة آثار المحددات النظرية والمتغيرات الأخرى التي تهم صانعي السياسات على القدرة التنافسية. قد نأخذ أيضًا حلقات التغذية الراجعة في الاعتبار عند استخدام هذا الإطار. لقياس آثار خطة صندوق الاستثمارات العامة الجديدة للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥ على القدرة التنافسية، نُجري تحليلًا لسيناريوهات السياسات. وقد تم التوصل إلى الرؤى السياسية التالية. قد ترغب السلطات في مبادرات مثل استثمارات صندوق الاستثمارات العامة التي تزيد الإنتاجية المستقبلية، وبالتالي القدرة التنافسية. يجب إبلاغ صانعي السياسات بشكل دوري باختلال توازن العملة. ينبغي أن تُفكر المشاريع التي تنطوي على استثمار عام واستهلاك حكومي في استبدال الواردات بسلع وخدمات محلية الصنع. كما أن تطوير المحتوى المحلي سيساهم في تنويع الاقتصاد السعودي. وأخيرًا وليس آخرًا، قد تُحفز زيادة الاستثمار الأجنبي والموارد الأخرى من جميع أنحاء العالم التقدم التقني وتُحسن مناخ الأعمال والبنية التحتية الاقتصادية والمالية والاجتماعية، وكل ذلك من شأنه أن يعزز القدرة التنافسية (Hasanov، ٢٠٢٣).

في إطار رؤية السعودية ٢٠٣٠، اتخذت المملكة العربية السعودية عددًا من الإجراءات في عام ٢٠١٦ لتنويع اقتصادها وتقليل اعتمادها على النفط. قِيمَت هذه الدراسة مدى استجابة القطاعات غير النفطية للرؤية كما هو مُخطط لها، ودرست الآثار المالية للرؤية. وقد أسهمت عدة قطاعات إسهامًا كبيرًا في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية، وحققت إنجازات باهرة منذ تطبيقها. ركزت الدراسة على ثلاثة من هذه القطاعات: السياحة، والشركات

الصغيرة والمتوسطة، وحملة شعار "صنع في السعودية". وكان الهدف التحليلي لهذه الدراسة تحديد ما إذا كانت هذه القطاعات تُعزز اقتصاد البلاد، وتُقلل في نهاية المطاف من اعتمادها على عائدات النفط. بالإضافة إلى إحصاءات مؤسسة النقد العربي السعودي، اعتمد هذا التحليل على بيانات ثانوية جُمعت من المنشورات الإلكترونية، ووسائل الإعلام، وسجلات القطاع العام الأخرى، مثل التقارير السنوية للجهات الحكومية والتجارية. وتُظهر النتائج إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية السعودية ٢٠٣٠ (Altalhi, ٢٠٢٣).

المملكة العربية السعودية دولة مزدهرة، على الرغم من اعتمادها على عائدات النفط. إضافةً إلى ذلك، تحتاج الأمة إلى تغيير اجتماعي وثقافي وسياسي واقتصادي. ونتيجةً لذلك، يجري تنفيذ برنامج إصلاحي، تلعب فيه الرياضة دورًا رئيسيًا. ولترسيخ مكانة المملكة كوجهة للأحداث الرياضية، من بين أمور أخرى، تستثمر الحكومة السعودية مليارات الدولارات في تطوير البنية التحتية الرياضية. كما يتأثر تركيز المملكة العربية السعودية على الرياضة في القرن الحادي والعشرين بالتقدم في مجال حقوق المرأة، والرغبة في تشجيع ريادة الأعمال، والحاجة إلى معالجة المخاوف الصحية الوشيكة. ولكن هناك عيوب للتغيير. في الواقع، لا تزال هناك تصورات سلبية عن المملكة، حيث يهتمها البعض بتبويض صورتها الرياضية بشكل متعمد. علاوةً على ذلك، تُشكل تقلبات الأسعار مصدر قلق كبير لأن معظم ثروتها تعتمد على أسواق النفط العالمية. لذا، يتناول هذا الفصل الرياضة السعودية اليوم، بما في ذلك سماتها وصعوباتها (Chadwick, ٢٠٢٢). تبحث هذه الدراسة في كيفية تأثير الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في المملكة العربية السعودية بأربعة عوامل اقتصادية كلية رئيسية: التضخم، وإنتاج النفط، والاستثمار العام، والاستثمار الخاص. ولتحقيق ذلك، قمنا بقياس تأثير هذه المتغيرات على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي باستخدام طريقة السببية في الكميات والتأخر الموزع غير الخطي التلقائي (NARDL). وتشير النتائج إلى أن صدمات الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الأخيرة لها تأثير كبير على المدى القصير على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الحالي. بالإضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع الاستثمار العام يرفع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي على المديين القصير والطويل، ولكن الصدمة السلبية للاستثمار الخاص تخفض الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي على المديين القصير والطويل. بالإضافة إلى ذلك، فإن الزيادات قصيرة وطويلة الأجل في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ناتجة عن صدمات إيجابية (سلبية) لإنتاج النفط. علاوةً على ذلك، اكتشفنا أن الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي يرتبط ارتباطاً إيجابياً بكل من صدمات التضخم الإيجابية والسلبية على المدى الطويل، في حين أن الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي يرتبط ارتباطاً سلبياً بصدمات التضخم السلبية. نكتشف أن السببية في المتوسط والسببية في التباين الناتجين عن المتغيرات التفسيرية الأربعة يختلفان بين الكميات باستخدام

أسلوب السببية غير المعلمية في الكميات. وأخيرًا، لا تُعزى هذه المؤشرات الاقتصادية الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. تختلف النتائج الاقتصادية الكلية غير القياسية لهذه الدولة المُصدرة للنفط بشكل كبير عن نتائج الدول الصناعية ذات التنوع الصناعي الواسع. على أي حال، لهذه النتائج تداعيات كبيرة على المنظمات الأجنبية والمستثمرين المؤسسيين وصانعي السياسات السعوديين المشاركين في رؤية ٢٠٣٠ (Mensi، ٢٠١٨).

على مر السنين، اعتُبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد القوى الرئيسية وراء التوسع الاقتصادي. وبغض النظر عن اختلاف أيديولوجياتها، تسعى العديد من الدول الآن إلى تعزيز المنافسة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وتُعد المملكة العربية السعودية، وهي دولة غنية بالنفط اعتمدت حتى الآن في الغالب على تدفق إيراداتها من مواردها الطبيعية، موضوع هذه الدراسة. ومع ذلك، يتعين على المملكة الآن التكيف والتعامل بشكل مناسب مع الصعوبات التي تفرضها المنافسة الدولية، والتي أجبرت الحكومة على الاستثمار في المجالات غير النفطية. ولهذا السبب، شجعت الحكومة السعودية الاستثمار الدولي في البلاد من خلال برنامج رؤيتها الاقتصادية ٢٠٣٠. ومع ذلك، قد تجد المملكة العربية السعودية صعوبة بالغة في تنفيذ رؤيتها الاقتصادية ٢٠٣٠ بنجاح دون وجود الحلول المناسبة وعمليات التخطيط السليمة لمواجهة هذه العوائق التي تعترض النمو الاقتصادي وتنوع الإيرادات، لا سيما في ضوء الانخفاض الأخير في الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والعوامل البيئية السياسية والتجارية والاقتصادية ذات الصلة. لذلك، ومن أجل تحقيق الأهداف الموضحة في رؤية ٢٠٣٠، من الضروري تحديد الأسباب الرئيسية وراء هذا الاتجاه النزولي في الاستثمار الأجنبي المباشر ووضع التدابير المناسبة لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وتتناول الدراسة قضيتين رئيسيتين في هذا الصدد. تتمثل الخطوة الأولى في معرفة ما إذا كان المناخ الاقتصادي في المملكة العربية السعودية مناسبًا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة في الصناعات غير النفطية. وتتمثل الخطوة الثانية في التحقيق في العناصر التي تؤثر على قرار الشركات الأجنبية بالاستثمار في المملكة العربية السعودية. وكانت خطة البحث عبارة عن نهج مختلط الأساليب يتضمن إجراء مقابلات مع الإدارة العليا للهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية (SAGIA) واستطلاع آراء كبار المديرين التنفيذيين للشركات الأجنبية. واستُخدمت الإحصاءات الوصفية وتقديرات التكرار (اختبار شايفرو ويلك) لتحليل بيانات المسح الكمي. وتم تطبيق الطريقة التي طورها براون وكلاكرك (٢٠٠٦) على التحليل الموضوعي لبيانات المقابلات النوعية. وفيما يلي ملخص للاستنتاجات الرئيسية. تشمل القضايا الرئيسية المحيطة بالاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية انخفاض فعالية الأسواق المالية وتوسيع الائتمان، وارتفاع أسعار الفائدة، وقوانين العمل التي تُقيّد الاستثمار، وبطء خطوات تسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر، وركود مناخ

الاستثمار، واختلال توازن الموارد الطبيعية الحيوية، ونقص الضمانات والسياسات الكافية. وتتضمن رؤية ٢٠٣٠ استراتيجية شاملة لبرنامج واسع النطاق لتطوير المهارات لمعالجة هذه المشكلة، وإن كان ذلك سيستغرق وقتًا بالتأكيد. وسيستمر تأثير فجوة المهارات المرتبطة بـ"سعودة" الاستثمار الأجنبي المباشر حتى ذلك الحين. وقد أغلقت أكثر من ١٠,٠٠٠ شركة دولية أبوابها نتيجة لهذه المشكلة. وقد تُلحق الرسالة السلبية لهذه الشركات الضرر بسمعة المملكة العربية السعودية، وبالتالي بأي تدفقات استثمار أجنبي مباشر قادمة. ونظرًا لمحدودية الموارد الطبيعية، فإن الأسعار مرتفعة. ومن الجدير بالذكر أن هناك عاملين رئيسيين يثبطان الاستثمار الأجنبي المباشر هما عدم الاتساق وانخفاض الجودة. وتتمتع المملكة العربية السعودية بميزة استراتيجية كبيرة بفضل موقعها الجغرافي. ومع ذلك، بالمقارنة مع دول أخرى ذات موقع استراتيجي وخدمات متفوقة، فإن العيوب المذكورة سابقًا قد تعوض هذه الميزة. إن تحرير السوق في المملكة العربية السعودية ليس مثاليًا. في الوقت الحالي، تركز الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من دول محددة في قطاعات محددة. ومع ذلك، نظرًا للقدرات المحدودة الحالية للمملكة العربية السعودية، فقد لا يكون لتحرير السوق تأثير كبير على نمو الاستثمار الأجنبي المباشر. لا يوجد الكثير من الاضطرابات السياسية في المملكة العربية السعودية، وهي دولة ذات نظام ملكي. إنها تُعتبر دولة مستقرة. بدلاً من ذلك، أضر التمييز على أساس الجنس بسمعة المملكة العربية السعودية. كما تم تحديد عدم اتساق اللوائح التجارية في التعامل مع الحكومة، والبيروقراطية، والمحسوبية (الواسطة)، وضعف إنفاذ الأنظمة القانونية والقضائية، والآثار المحتملة للدين والثقافة، كعوامل سلبية على الاستثمار الأجنبي المباشر. منذ عام ٢٠٠٠، تم تخفيف القواعد والسياسات غير المواتية للاستثمار الأجنبي المباشر تدريجيًا، لكن هذا لم ينجح. إن قيود الهيئة العامة للاستثمار على تبسيط إجراءات التخليص تجعل من الصعب على الشركات التي تتطلع إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. بسبب نقص الدعم من الجهات الأخرى، حقق ولي العهد والهيئة العامة للاستثمار نجاحًا متواضعًا للغاية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مشاريع رؤية ٢٠٣٠. ليست المملكة العربية السعودية الدولة الوحيدة التي تستضيف مؤتمرات استثمارية دولية؛ إذ تُقيم العديد من الدول الأخرى فعاليات مماثلة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. حتى بعد عامين من رؤية ٢٠٣٠، لم يحدث تغيير حقيقي، على الرغم من مراجعة السياسات. ويشكل الضعف الإداري عائقًا أمام الاستثمار الأجنبي المباشر المستهدف في الرؤية. بالإضافة إلى ذلك، تُشكل القوانين الإسلامية رادعًا للجهات الخارجية؛ على الأقل بالنسبة للمستثمرين الأجانب، الأفراد والمستثمرين ذوي الملاة المالية العالية. يجب ضمان استقلالية مالية قوية لتحسين نتائج الاستثمار الأجنبي المباشر. تُسهم نتائج الدراسة إسهامًا كبيرًا ليس فقط في المعرفة الحالية، بل تُضيف أيضًا إلى المعرفة الجديدة التي تُسلط

الضوء على المشكلات والعوائق والعقبات الرئيسية التي تواجه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية. كما ستُفيد نتائج الدراسة كلاً من الهيئة العامة للاستثمار والشركات الأجنبية التي تتطلع إلى الاستثمار في المملكة العربية السعودية. وتُختتم الدراسة بعدة توصيات وتوجهات بحثية مستقبلية (Alshehri، ٢٠١٩).

تتناول هذه الدراسة السياسات الدبلوماسية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي (الكويت، قطر، الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية). وتسعى إلى تقييم مزايا الأدبيات وسلبياتها وصعوباتها وثغراتها. وتتناول أسئلة البحث مواضيع الدبلوماسية الاقتصادية، وتكتيكات مجلس التعاون الخليجي، والثغرات في الأدبيات. وتبدأ الدراسة باستعراض دول مجلس التعاون الخليجي والدول الأعضاء، يليه عرض لأهداف البحث ومعايير ونطاقه. وتتناول مراجعة الأدبيات المناهج الدبلوماسية والاقتصادية، مع تسليط الضوء على الثغرات في العلاقات الدولية، والتعاون الإقليمي، والدراسات المقارنة، والتكتيكات الدبلوماسية، والقضايا الخارجية. ويغطي التقرير قضايا التنوع الاقتصادي، والاستثمارات، وتسهيل التجارة، والشراكات الدبلوماسية. وتشير النتائج إلى أنه مع تحول البحرين إلى مركز مالي، وتوسع الإمارات العربية المتحدة في قطاعات السفر والخدمات المصرفية والنقل، يبدو أنهما الدولتان الأكثر استشرافاً للمستقبل من حيث تقليل اعتمادهما على النفط. وبينما تسعى عُمان إلى تنوع اقتصادها بعيداً عن النفط والاستثمار في البنية التحتية والسياحة، لا تزال الكويت تعتمد بشكل كبير على السلع. تُركز قطر على استكشاف الهيدروكربونات، وقد حققت تقدماً ملحوظاً في قطاع السياحة، بينما تُركز المملكة العربية السعودية على قطاع الإنتاج، وتأمل أن تُصبح مركزاً إقليمياً. تُعدّ الأسواق المفتوحة، والخصخصة، وتهيئة مناخ استثماري مُلائم، شروطاً أساسيةً للتنوع الاقتصادي. ويتطلب تحقيق المزيد من التنوع معالجة قضايا الحوكمة والشفافية، بالإضافة إلى تعزيز فرص العمل. وقد حققت دول مجلس التعاون الخليجي تقدماً اقتصادياً، وهي تُعدّ جهات فاعلة مهمة على الساحة العالمية. ومع ذلك، لا تزال هناك قضايا مثل البطالة وقيود الحوكمة قائمة (Amine، ٢٠٢٣).

تبحث هذه الأطروحة في الوظيفة المزدوجة لصندوق الاستثمارات العامة السعودي (PIF) كسلاح للدبلوماسية الرياضية والتنوع الاقتصادي في أعقاب شرائه لنادي نيوكاسل يونايتد لكرة القدم والذي حظي بتغطية إعلامية واسعة. وكجزء من استراتيجية الإصلاح لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، تتناول الدراسة الاستثمارات الاستراتيجية لصندوق الاستثمارات العامة، ومعظمها في قطاع الرياضة. وتتضمن منهجية البحث المختارة تحليل وثائق من مجموعة متنوعة من وسائل الإعلام والمصادر المتعلقة بالموضوع. ويقدم التقرير فحصاً شاملاً لاستثمارات صندوق الاستثمارات العامة، بالنظر إلى كيفية تأثيرها على التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وخلق فرص

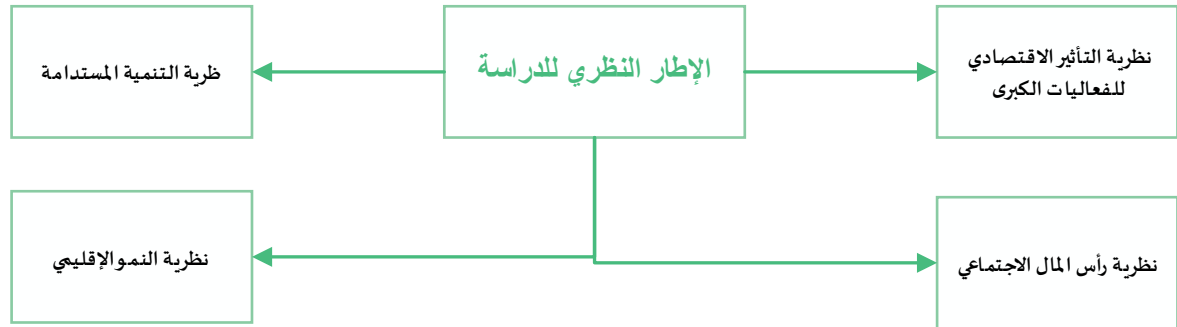
العمل، وظهور صناعات جديدة. كما تستكشف الدراسة موضوع الدبلوماسية الرياضية، وتبحث في الطرق التي تعزز بها هذه النفقات مكانة المملكة العربية السعودية وصورتها دوليًا. وتقدم النتائج رؤى مهمة حول الاستخدام الاستراتيجي للاستثمارات الرياضية من قبل صناديق الثروة السيادية، وتُظهر معرفة دقيقة بدور صندوق الاستثمارات العامة في التنوع الاقتصادي والدبلوماسية الرياضية. وبحسب نتائج الدراسة، تلعب استثمارات صندوق الاستثمارات العامة دوراً كبيراً في خطة التنوع الاقتصادي الأكبر للمملكة العربية السعودية ومحاولاتها لتحسين مكانتها الدولية من خلال الدبلوماسية الرياضية (Sam، ٢٠٢٣).

تُرَكِّز هذه الدراسة بشكل رئيسي على إمكانات قطاع التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية، لا سيما فيما يتعلق بالقطاعات غير النفطية. ومع التوسع السريع للإنترنت والثورة في تكنولوجيا المعلومات، أصبحت مساهمة التجارة الإلكترونية في أعمال سوق التجزئة أكثر عالمية وقابليةً للتكيف. تُقدِّم التجارة الإلكترونية أسلوباً جديداً لممارسة الأعمال التجارية، وتُسهم في تحقيق الربح الإلكتروني. وتُعدّ إدارة العمليات التجارية، والأساليب البسيطة والميسورة لتوسيع الأسواق، والتنسيق عبر الحدود مع سلسلة القيمة، من أهم مساهماتها. علاوةً على ذلك، تُساهم التجارة الإلكترونية والإنترنت في توسيع السوق خارج الحدود الوطنية، وإزالة العوائق اللغوية، وتعزيز التنوع الثقافي. ومع انطلاق السوق العالمية، ستمتع الدول بالعديد من الميزات الإبداعية والديناميكية التي تُعزِّز دخلها القومي، وسوقها، وفرص العمل، ورأس المال، والوصول إلى المعلومات والتكنولوجيا. وبينما تُنافس التجارة الأخرى السوق العالمية وتُعزِّز الدخل القومي، يُشكّل النفط والسلع ذات الصلة حاليًا الجزء الأكبر من الإيرادات الوطنية للمملكة العربية السعودية. لذلك، يُعدّ توسيع نطاق المنتجات السعودية الأخرى أمراً بالغ الأهمية لاستخدام التجارة الإلكترونية للوصول إلى مستوى تجاري عالمي. كما يوصي التقرير بالتوسع في أسواق جديدة والانخراط في التصنيع العالمي لتعزيز هيكل التجارة الإلكترونية دون المساس بالإنتاجية، أو هيكل الصناعة، أو اتجاهات التوظيف، أو الثقافة السعودية (Al-Maliki، ٢٠٢١).

اعتمد النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية خلال العقود القليلة الماضية اعتماداً كبيراً على عائدات النفط، والتي كانت مدفوعة بارتفاع أسعار النفط والطلب القوي على النفط الخام في السوق الدولية. تهدف رؤية الحكومة السعودية ٢٠٣٠ إلى تقليل هذا الاعتماد وتنويع مصادر دخل الاقتصاد لأن الدولة لم تعد قادرة على الاعتماد فقط على عائدات النفط في ظل تقلبات السوق العالمية. في ضوء ذلك، فإن الغرض من هذه الدراسة هو دراسة كيفية تأثير النمو الاقتصادي غير النفطي في المملكة العربية السعودية بعوامل نمو الابتكار المالي (FI)، والانفتاح التجاري غير

النفطي (TO)، وتكوين رأس المال الإجمالي غير النفطي (GCF)، وتنمية رأس المال البشري (CH). تهدف هذه الدراسة إلى دراسة الآثار الديناميكية المتماثلة وغير المتماثلة لهذه المحددات التنموية على النمو الاقتصادي غير النفطي في المملكة العربية السعودية وصنع السياسات. لتحقيق ذلك، تُحلل هذه الدراسة بيانات السلاسل الزمنية من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٢٠ باستخدام إطار غرانجر للسببية ومنهجي التأخر الموزع المتماثل وغير المتماثل (ARDL و NARD) لتقييم الثبات والتكامل المشترك والاتجاهية بين المتغيرات، مع مراعاة نظرية "ثبات العوامل الأخرى" في نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، بالإضافة إلى العلاقات المتماثلة قصيرة وطويلة الأجل بين متغيرات النمو هذه والنمو الاقتصادي غير النفطي. أظهرت نتائج الدراسة أن لكل من FI و TO و GCF و CH آثارًا قصيرة وطويلة الأجل على النمو الاقتصادي غير النفطي. علاوة على ذلك، أظهرت تقنية NARDL أن التعديلات الإيجابية لكل من HC و FI و TO و GCF تُعزز التنمية على المدى الطويل، مما يؤثر بشكل كبير على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. كما تُظهر الدراسة أن الحركات السلبية في FI أكثر تأثيرًا من الحركات الإيجابية. ومع ذلك، وُجدت في التحليل قصير الأجل نتائج سببية اتجاهية مختلطة. وبالنظر إلى كل شيء، فإن استنتاجات الدراسة تقدم معلومات جديدة مهمة، واقتراحات عملية، وتدابير لصناع القرار الذين يعملون على ضمان تحقيق المملكة العربية السعودية والمنطقة للنمو الاقتصادي المستدام خارج تجارة النفط (Al-Abdi، ٢٠٢٣).

الإطار النظري



رسم توضيحي ١: الإطار النظري للدراسة

يعتمد هذا البحث على مجموعة من النظريات الاقتصادية والتنموية التي تفسر العلاقة بين الفعاليات الكبرى والنمو في القطاعات غير النفطية. ويساعد الإطار النظري في تفسير الظاهرة محل الدراسة بشكل منهجي، من خلال الاستناد إلى أسس علمية تُمكن الباحث من تحليل الواقع واستخلاص النتائج. وفي هذا السياق، تم اعتماد أربع نظريات رئيسية تُشكّل الأساس المفاهيمي للتحليل:

■ نظرية التأثير الاقتصادي للفعاليات الكبرى (Economic Impact Theory of Mega Events)

تُعد هذه النظرية من أكثر الإطارات النظرية شيوعاً في تحليل الآثار الاقتصادية للفعاليات الكبرى، مثل المهرجانات، والبطولات الدولية، والمعارض الكبرى. تفترض النظرية أن تنظيم مثل هذه الفعاليات يُحدث سلسلة من الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة، تشمل زيادة الإنفاق المحلي، وتحفيز الطلب على قطاعات متعددة كالسياحة والضيافة والتجزئة والنقل. وتُميز هذه النظرية بين الأثر الاقتصادي المباشر، مثل عائدات التذاكر والفنادق والمطاعم، والأثر غير المباشر، مثل تحفيز سلاسل الإمداد المحلية، وخلق فرص استثمارية جديدة. كما تؤكد على أهمية قياس "الأثر المضاعف" الذي يُحدثه الإنفاق المرتبط بالفعالية على الاقتصاد المحلي. وتُستخدم هذه النظرية كأداة لتحليل كفاءة الاستثمار في الفعاليات، وتحديد مدى استحقاقها للدعم الحكومي أو الاستثماري (Peric, 2018).

■ نظرية رأس المال الاجتماعي (Social Capital Theory)

تركز هذه النظرية على البُعد الاجتماعي للفعاليات الكبرى، وترى أن هذه الفعاليات لا تُسهم فقط في النمو الاقتصادي، بل تساهم أيضاً في بناء شبكات من العلاقات الاجتماعية والثقافية التي تُعزز من التماسك المجتمعي، وتُسهم في خلق بيئة أكثر ملاءمة للنمو الاقتصادي المستدام. وفقاً لهذه النظرية، فإن الفعاليات تُسهم في تعزيز الثقة بين الأفراد، ورفع مستوى المشاركة المجتمعية، وتسهيل التعاون بين القطاعين العام والخاص. كما أنها تُمكن الجهات الفاعلة المحلية من بناء شراكات جديدة، وتطوير علاقات مع المستثمرين أو الجهات الدولية. وعلى المدى الطويل، يُمكن أن يؤدي تراكم رأس المال الاجتماعي الناتج عن هذه الفعاليات إلى بيئة أعمال أكثر حيوية واستقراراً، ما ينعكس إيجاباً على القطاعات غير النفطية (Nyamari، ٢٠٢٤).

■ نظرية النمو الإقليمي (Regional Growth Theory)

تُركّز هذه النظرية على تحليل كيفية تأثير الفعاليات الكبرى على التنمية الاقتصادية على مستوى المناطق أو المدن. وتُفيد بأن تنظيم الفعاليات الكبرى يُمكن أن يؤدي إلى توزيع أفضل للنمو الاقتصادي، خاصة إذا تم تنظيمها خارج العواصم والمراكز الحضرية الكبرى. وتُبرز هذه النظرية أهمية البنية التحتية الإقليمية، والمزايا النسبية لكل منطقة، وقدرتها على استقطاب الزوار والمستثمرين. وتُساهم الفعاليات في تحفيز النمو المحلي من خلال تنشيط الأسواق الإقليمية، وتحسين الخدمات، وجذب الاستثمارات الخاصة، مما يقلل من التركيز الاقتصادي ويعزز التنمية المتوازنة. وتعد هذه النظرية ذات أهمية خاصة في السياق السعودي، حيث تسعى الدولة إلى تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق من خلال المواسم السياحية والمهرجانات الثقافية في مدن متنوعة (Dinc، ٢٠١٥).

■ نظرية التنمية المستدامة (Sustainable Development Theory)

تُركّز هذه النظرية على البعد الشمولي لتنمية الاقتصاد، حيث ترى أن الفعاليات الكبرى ينبغي ألا تُقيم فقط من منظور اقتصادي قصير المدى، بل من خلال قدرتها على إحداث تغيير مستدام في البنية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفقاً لهذه النظرية، فإن نجاح الفعالية يُقاس بمدى مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل خلق فرص عمل دائمة، وتحسين جودة الحياة، والحفاظ على الموارد، وتعزيز الثقافة المحلية. وتُبرز هذه النظرية الحاجة إلى دمج الفعاليات الكبرى ضمن الخطط الاستراتيجية الوطنية طويلة المدى، وتوفير مؤشرات تقييم تقيس

الأثر البيئي والاجتماعي إلى جانب العوائد الاقتصادية. وتنسجم هذه النظرية بشكل كبير مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تسعى إلى بناء اقتصاد مزدهر ومجتمع حيوي وبيئة مستدامة (Sharma، ٢٠٢٠).

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

المقدمة

يُعد هذا الفصل من الركائز الأساسية في البحوث العلمية، حيث يُعنى بتوضيح الإطار المنهجي الذي اعتمد عليه الباحث في تنفيذ الدراسة. فالاختيار الدقيق للمنهج والأساليب الإجرائية يُعدّ من العوامل الحاسمة التي تُسهم في الوصول إلى نتائج موثوقة وقابلة للتعميم. وفي سياق هذه الدراسة التي تتناول تأثير الاستضافات والفعاليات الكبرى على القطاعات الاقتصادية غير النفطية في المملكة العربية السعودية، برزت الحاجة إلى تبني منهج علمي قادر على تفسير وتحليل العلاقة بين المتغيرات المدروسة، بما يراعي طبيعة الظاهرة وحدثاتها في السياق السعودي، خصوصاً في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠.

ويهدف هذا الفصل إلى بيان المنهج المتبع في الدراسة، وأسباب اختياره، إلى جانب تحديد نوع البحث، ووصف أدوات جمع البيانات التي تم استخدامها، سواء الكمية أو النوعية، وطبيعة مجتمع الدراسة، وحجم العينة، وطريقة اختيارها، وكذلك الوسائل الإحصائية المعتمدة لتحليل البيانات. كما يتضمن الفصل توضيحاً للإجراءات الميدانية التي اتبعت أثناء تنفيذ البحث، والمعوقات التي واجهها الباحث وطرق التعامل معها، مما يعزز من موثوقية النتائج ودقتها. وفي ضوء ذلك، يتناول هذا الفصل المحاور التالية: المنهج المستخدم في الدراسة، نوعها، مجتمعها، وأدوات جمع البيانات، فضلاً عن المعالجات الإحصائية المطبقة. ويُسهم هذا العرض المنهجي في ضمان الشفافية العلمية، ويمكن القراء والباحثين من تكرار الدراسة أو الاستفادة منها مستقبلاً في بحوث مشابهة.

المنهجية وطرق البحث

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كونه الأنسب لتحليل واقع تأثير الاستضافات والفعاليات الكبرى على القطاعات الاقتصادية غير النفطية في المملكة العربية السعودية. ويُعد هذا المنهج من أكثر المناهج استخداماً في البحوث الاجتماعية والاقتصادية، إذ يُعنى بوصف الظاهرة محل الدراسة كما هي في الواقع، ثم تحليلها للكشف عن العلاقات بين متغيراتها وتفسيرها تفسيراً علمياً دقيقاً. وقد تم اختيار هذا المنهج لقدرته على تمثيل الظاهرة المعقدة والمركبة التي تتداخل فيها عوامل اقتصادية واجتماعية وتنظيمية مرتبطة بالفعاليات الكبرى.

ومن حيث نوع الدراسة، فهي دراسة تطبيقية ميدانية، تستند إلى بيانات أولية تم جمعها من خلال استبانة صُممت خصيصاً لهذا الغرض، إضافة إلى الاستفادة من مصادر البيانات الثانوية مثل التقارير الحكومية، وإحصائيات الهيئات المعنية بالفعاليات، ومخرجات الدراسات السابقة ذات الصلة. وقد ساعد هذا التنوع في المصادر على تعزيز مصداقية النتائج وعمق التحليل.

أما أداة جمع البيانات الأساسية فتمثلت في استبانة مغلقة تم توجيهها إلى عينة مختارة من العاملين والخبراء في القطاعات غير النفطية المتأثرة بالفعاليات الكبرى، مثل السياحة، والضيافة، والخدمات، والنقل، والتجزئة. وقد تم تصميم الاستبانة بعناية لتشمل محاور رئيسية تمثل أبعاد تأثير الفعاليات على الأداء الاقتصادي، مع مراعاة وضوح الأسئلة وسهولة الفهم من قبل المستجيبين.

وبالنسبة إلى مجتمع الدراسة، فقد شمل عدداً من المهنيين والممارسين في القطاعات المستهدفة داخل المملكة، ممن لديهم خبرة مباشرة أو غير مباشرة في التعامل مع الفعاليات الكبرى التي تم تنظيمها خلال السنوات الأخيرة، خصوصاً تلك المرتبطة بمواسم السعودية، والفعاليات الدولية مثل "فورمولا ١" و"إكسبو الحج والعمرة" وغيرها. وقد تم استخدام أسلوب العينة الغرضية لاختيار المشاركين، لضمان أن تكون آراؤهم مستندة إلى خبرة عملية وواقعية.

وفيما يتعلق بحجم العينة، تم توزيع الاستبانة عليهم إلكترونياً، وتم استرجاع عدد كافٍ من الاستبانات القابلة للتحليل الإحصائي. وقد تم تحليل البيانات باستخدام برنامج إحصائي متخصص، واعتمدت الدراسة على عدد من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات، مثل التكرارات والنسب المئوية والانحراف المعياري، إضافة إلى اختبار (T) واختبار تحليل التباين (ANOVA) عند الحاجة، للكشف عن الفروق الدالة إحصائياً بين المتغيرات.

واستندت الدراسة كذلك إلى التحليل المقارن عند مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة، وذلك بهدف توضيح أوجه التشابه والاختلاف، ومدى التقدم أو التراجع في تحقيق الأثر الاقتصادي المنشود من الفعاليات الكبرى. كما تم الحرص على التحقق من صدق وثبات أداة الدراسة، من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين الأكاديميين، وإجراء اختبار أولي لعينة محدودة لضمان وضوحها ودقتها.

وختاماً، فإن هذه المنهجية تُمكن من الحصول على بيانات دقيقة يمكن البناء عليها في تفسير الظاهرة موضوع البحث، وتقديم توصيات عملية تستند إلى نتائج واقعية قابلة للتطبيق، بما يسهم في تعزيز استثمار المملكة في الفعاليات الكبرى كأداة استراتيجية لدعم الاقتصاد غير النفطي.

مجتمع البحث

يتكوّن مجتمع البحث في هذه الدراسة من الأفراد العاملين في القطاعات الاقتصادية غير النفطية في المملكة العربية السعودية، والذين تأثروا بشكل مباشر أو غير مباشر بالاستضافات والفعاليات الكبرى التي شهدتها المملكة خلال السنوات الأخيرة. ويشمل هذا المجتمع فئات متعددة من المهنيين والخبراء والممارسين في قطاعات مثل السياحة، والضيافة، والخدمات الترفيهية، والنقل، والتجزئة، والإعلام، والثقافة، وغيرها من القطاعات التي تتكامل مع تنظيم الفعاليات الكبرى وتسهم في دفع عجلة التنمية غير النفطية.

وقد تم تحديد هذا المجتمع نظراً لارتباطه الوثيق بموضوع الدراسة، حيث يُمثل العاملون في هذه القطاعات الشريحة الأكثر قدرة على تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للفعاليات الكبرى، من واقع تجاربهم الميدانية وممارساتهم اليومية. كما أن توجهات المملكة ضمن "رؤية ٢٠٣٠" تركّز بشكل واضح على تنمية هذه القطاعات كبداية اقتصادية واعدة، ما يعزز من أهمية استقصاء آراء هذا المجتمع وفهم طبيعة التغيرات التي شهدتها نتيجة هذه الفعاليات.

ويتميّز مجتمع الدراسة بالتنوع الجغرافي، إذ تشمل الفعاليات الكبرى مختلف مناطق المملكة، من الرياض وجدة والدمام إلى المدن السياحية والثقافية الأخرى، ما يجعل نطاق المجتمع واسعاً وممثلاً لبيئات متعددة. وتم اختيار المشاركين بناءً على معايير تتعلق بموقعهم الوظيفي، وطبيعة ارتباطهم بالفعاليات، وسنوات الخبرة في القطاع، لضمان الحصول على بيانات غنية وواقعية تعكس أبعاد الظاهرة موضوع البحث بدقة وعمق.

حدود البحث

■ أولاً: الحدود البشرية

تمثلت الحدود البشرية للدراسة في الأفراد العاملين في القطاعات الاقتصادية غير النفطية في المملكة العربية السعودية، والذين لهم ارتباط مباشر أو غير مباشر بالفعاليات الكبرى التي استضافتها المملكة خلال السنوات الأخيرة. وقد شملت العينة موظفين وخبراء وممارسين في مجالات مثل السياحة والضيافة والخدمات والنقل والتجزئة والترفيه، وذلك لما يمتلكونه من خبرات وتجارب عملية تعكس تأثير تلك الفعاليات على أدائهم المهني وعلى أداء القطاعات التي ينتمون إليها. وتم اختيار هذه الفئة بعناية لضمان ارتباطهم الوثيق بموضوع الدراسة وإمكانية تقديمهم لمعلومات دقيقة وموثوقة.

■ ثانياً: الحدود المكانية

اقتصرت الحدود المكانية للدراسة على المملكة العربية السعودية، كونها الدولة محل الدراسة، وكونها شهدت خلال السنوات الأخيرة حراكاً كبيراً في مجال تنظيم الفعاليات الكبرى على مستوى محلي وإقليمي ودولي. وقد ركزت الدراسة على عدة مدن سعودية رئيسية استضافت فعاليات كبرى مثل مدينة الرياض، وجدة، والدمام، والعلا، وغيرها من المدن التي عُرفت باستقطابها لأحداث ثقافية ورياضية وسياحية كبرى. وقد مكّن هذا التحديد المكاني من تتبع أثر الفعاليات في بيئات متنوعة داخل المملكة، مما أضفى بعداً جغرافياً مهماً على نتائج الدراسة.

■ ثالثاً: الحدود الزمانية

غُطيت الدراسة زمنياً خلال الفترة من عام ٢٠٢٤ حتى عام ٢٠٢٥، وهي الفترة التي شهدت انطلاقة قوية للاستراتيجية السعودية في تنظيم الفعاليات الكبرى ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠، وظهور مواسم السعودية ومهرجانات دولية مثل "فورمولا ١" و "MDLBEAST" و "موسم الرياض" وغيرها. وقد تم اختيار هذه الفترة لما تمثله من تحول استراتيجي في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات غير النفطية، وما تحمله من زخم في تنظيم الفعاليات والمؤتمرات الدولية، مما يوفر أرضية خصبة لتحليل الأثر الاقتصادي المترتب عليها.

خطوات جمع البيانات

تم اتباع مجموعة من الخطوات المنهجية لجمع البيانات في هذه الدراسة لضمان دقة النتائج وموثوقية التحليل. بدأت عملية جمع البيانات بتحديد المتغيرات الرئيسية للدراسة، والتي تم اشتقاقها من الإطار النظري والدراسات السابقة، حيث تم تحديد متغيرات تمثل تأثير الاستضافات والفعاليات الكبرى كمتغير مستقل، وأداء القطاعات الاقتصادية غير النفطية كمتغير تابع. بعد ذلك، تم تصميم أداة البحث المتمثلة في استبانة تحتوي على مجموعة من الأسئلة المغلقة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس آراء المشاركين حول مدى تأثير الفعاليات على مختلف الجوانب الاقتصادية المرتبطة بقطاعاتهم.

عقب الانتهاء من بناء الاستبانة، خضعت الأداة لعملية تحكيم علمي من قبل مجموعة من الأكاديميين والمختصين في مجالات الاقتصاد والإدارة والتسويق، بهدف التحقق من وضوح البنود وملاءمتها لأهداف البحث، وكذلك التأكد من الصياغة اللغوية وخلوها من الغموض. وبعد إجراء التعديلات المقترحة، تم تنفيذ تجربة أولية (دراسة استطلاعية) على عينة صغيرة لاختبار صدق الأداة وثباتها، وقد أظهرت النتائج الأولية ملاءمة الأداة لإجراء الدراسة على نطاق أوسع. في المرحلة التالية، تم توزيع الاستبانة إلكترونياً من خلال منصات التواصل المهني ومجموعات العمل في القطاعات المستهدفة، مستفيدين من الأدوات الرقمية للوصول إلى أكبر عدد ممكن من المشاركين في مختلف مناطق المملكة. وتم إرسال تعليمات واضحة للمشاركين توضح هدف الدراسة، وأهمية مساهمتهم فيها، وضمان سرية المعلومات وعدم استخدامها إلا لأغراض علمية. وقد ساهم هذا الإجراء في تعزيز الاستجابة الطوعية وضمان جودة البيانات.

وبعد جمع الاستجابات، بدأت مرحلة ترميز البيانات وإدخالها في برامج التحليل الإحصائي مثل SPSS، مع تطبيق إجراءات التنظيف والتحقق من الاتساق الداخلي. وقد تم التحقق من صدق وثبات الاستبانة باستخدام مؤشرات إحصائية مثل معامل كرونباخ ألفا. كما تم التأكد من توافر الشروط اللازمة لتطبيق الاختبارات الإحصائية المعتمدة في التحليل لاحقاً.

وقد حرص الباحث خلال جميع هذه الخطوات على مراعاة الأخلاقيات البحثية من خلال احترام خصوصية المشاركين والحصول على موافقتهم المسبقة، وتقديم الدراسة بشكل مهني ومحيد، لضمان أن تكون عملية جمع البيانات سليمة علمياً وأخلاقياً، وتعكس الواقع بشكل دقيق وموضوعي.

محددات حجم العينة

تم تحديد حجم العينة في هذه الدراسة استناداً إلى عدد من العوامل المنهجية والعلمية التي تؤثر بشكل مباشر في مدى دقة النتائج وموثوقيتها. ومن أبرز المحددات التي تم الاعتماد عليها طبيعة المجتمع الأصلي للدراسة، والذي يتكوّن من العاملين والمتخصصين في القطاعات الاقتصادية غير النفطية داخل المملكة العربية السعودية، ممن لديهم ارتباط مباشر أو غير مباشر بالفعاليات الكبرى والاستضافات الدولية التي نُظّمت خلال السنوات الأخيرة. وبما أن هذا المجتمع يتميز بالتنوع والتوزيع الجغرافي الواسع، فقد كان من الضروري اختيار حجم عينة يُعبّر عنه بشكل إحصائي دقيق ويضمن تمثيلاً مناسباً لمختلف الشرائح والقطاعات.

من المحددات الأساسية أيضاً التي أُخذت بعين الاعتبار في تحديد حجم العينة، هو أسلوب البحث الكمي المعتمد على الاستبانة، والذي يتطلب حدّاً أدنى من المشاركين لتطبيق التحليل الإحصائي بدقة، خاصة في حالة استخدام اختبارات متعددة مثل تحليل التباين (ANOVA) والانحدار وتحليل العلاقات بين المتغيرات. ولذلك، تم الرجوع إلى الأدبيات والمنهجيات الإحصائية التي توصي بحجم عينة لا يقل عن ١٠٠ إلى ٢٠٠ مشارك في الدراسات التي تستخدم التحليل الكمي، مع الأخذ بعين الاعتبار عدد البنود في الاستبانة وعدد المتغيرات المدروسة.

كما ساهم في تحديد حجم العينة الوقت المتاح لجمع البيانات، وإمكانية الوصول إلى أفراد العينة، وتوافر وسائل الاتصال الإلكترونية، مما سمح بتوسيع النطاق الجغرافي للعينة لتشمل عدة مدن سعودية. كذلك، تم أخذ نسبة الخطأ المقبولة ودرجة الثقة في الاعتبار، حيث استهدفت الدراسة الوصول إلى مستوى ثقة لا يقل عن ٩٥٪ وهامش خطأ لا يتجاوز ٥٪، وهي معايير مقبولة في الدراسات الاجتماعية والاقتصادية.

ومن خلال هذه المحددات، تم التوصل إلى أن الحجم المناسب للعينة يجب أن يكون كافياً من مشاركا، لكي يفي بمتطلبات التحليل الإحصائي، ويعكس بصورة عادلة آراء الأفراد العاملين في مختلف القطاعات غير النفطية المتأثرة بالفعاليات الكبرى. وقد تم توزيع العينة بشكل متوازن لضمان التمثيل العادل للقطاعات والوظائف والمناطق الجغرافية المختلفة داخل المملكة، مما يعزز من مصداقية نتائج الدراسة وقابليتها للتعميم.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

المقدمة

يُعد هذا الفصل من أكثر الفصول أهمية في هذه الدراسة، إذ يعرض النتائج التي تم التوصل إليها بعد جمع البيانات وتحليلها باستخدام الأدوات الإحصائية المناسبة. وقد تم تنظيم هذا الفصل بشكل منهجي يعكس تسلسل أهداف الدراسة وتساؤلاتها وفروضها، كما يوضح مدى تحقق الفروض ومدى تأثير الاستضافات والفعاليات الكبرى على القطاعات الاقتصادية غير النفطية في المملكة العربية السعودية.

ويستند هذا الفصل إلى البيانات التي تم جمعها من العينة حيث يمثلون شرائح متنوعة من العاملين في القطاعات غير النفطية، مثل السياحة، والضيافة، والنقل، والتجزئة، والترفيه. وقد تم تحليل البيانات من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية، بهدف استخلاص مؤشرات دقيقة تعكس وجهات نظر المشاركين ومدى تأثيرهم بالفعاليات الاقتصادية الكبرى التي شهدها المملكة، خاصة في ظل رؤية السعودية ٢٠٣٠ التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط.

ويتضمن هذا الفصل عرضاً تفصيلياً للنتائج المتعلقة بمحاور الدراسة المختلفة، بدءاً من وصف الخصائص العامة للعينة، مروراً بقياس تأثير الفعاليات على أداء القطاعات من حيث العوائد، والوظائف، والحراك السياحي، وصولاً إلى اختبار الفروض التي بنيت على ضوء الأسئلة البحثية. كما يتضمن الفصل جداول ورسوماً بيانية توضيحية تسهم في تقديم النتائج بصورة أكثر وضوحاً ودقة.

إن عرض النتائج في هذا الفصل لا يقتصر على السرد الكمي فحسب، بل يتضمن أيضاً قراءة تحليلية تربط بين النتائج النظرية التي تم استعراضها في الإطار النظري والدراسات السابقة، وبين الواقع العملي الذي تعكسه آراء المشاركين. وبذلك، يشكل هذا الفصل حلقة وصل حاسمة بين الجانب النظري للدراسة والجانب العملي منها، ويمهد الطريق نحو الفصل التالي الذي سيتناول تفسير هذه النتائج ومناقشتها في ضوء الأدبيات السابقة، مع تقديم التوصيات والمقترحات المستقبلية.

تحليل البيانات

تم تحليل البيانات في هذه الدراسة باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تتناسب مع طبيعة المتغيرات وأهداف البحث. وقد جرى التعامل مع البيانات الخام المستخرجة من أدوات الدراسة (الاستبانة) بطريقة منهجية تبدأ بمرحلة التنظيف والتحقق من صحة البيانات، للتأكد من خلوها من القيم الناقصة أو الأخطاء المنهجية، ثم انتقلت إلى مراحل التحليل الوصفي والاستدلالي باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS أو ما يعادله. في المرحلة الأولى، تم استخدام الإحصاءات الوصفية مثل التكرارات، والنسب المئوية، والوسيط، والانحراف المعياري، وذلك بغرض وصف الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة (كالنوع، والعمر، والمجال الاقتصادي، والخبرة)، إلى جانب تقديم تصور عام حول اتجاهات المشاركين تجاه تأثير الفعاليات الكبرى على القطاعات غير النفطية. أما في المرحلة الثانية، فقد تم استخدام التحليل الاستدلالي لاختبار الفروض والعلاقات بين المتغيرات، وذلك عبر مجموعة من الاختبارات الإحصائية المناسبة، مثل اختبار (T-Test) لاختبار الفروق بين مجموعتين، واختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمقارنة المتوسطات بين أكثر من مجموعتين، بالإضافة إلى تحليل الارتباط والانحدار لدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (مثل عدد الفعاليات، وحجم الحضور، ونوع القطاع) والمتغيرات التابعة (مثل العائد الاقتصادي، وخلق الوظائف، وتحسن الأداء). وقد ساعد هذا التحليل على استخراج مؤشرات كمية دقيقة حول مدى تأثير الاستضافات والفعاليات الكبرى على مختلف الجوانب الاقتصادية للقطاعات غير النفطية، كما أتاح اختبار صحة الفروض التي وُضعت في إطار الدراسة بناءً على تساؤلاتها، مما أسهم في الوصول إلى نتائج علمية تدعم التوصيات والسياسات المقترحة لاحقاً.

■ الوصف الاحصائي للبيانات

تم تقييم جميع المتغيرات في العينة بأكملها (عدد = ١٤٠)، مع التأكد من عدم وجود أي بيانات مفقودة واتساق التحليل. تتراوح قيم الانحراف لجميع المتغيرات من -٠,٤٦٠ إلى +٠,٠١٠ عند قسمة قيمة الانحراف على الخطأ المعياري (٠,٢٠٥)، تكون جميع المتغيرات ضمن النطاق المسموح به (عادةً $\pm ٢,٥٨$). يُظهر هذا أن توزيع البيانات مشابه جدًا للتوزيع الطبيعي وليس منحرفًا بشكل كبير إلى اليمين أو اليسار. تتراوح قيم التفرطح من -٢,٠٢٢ إلى -٠,٩٢٤ وبالمثل، عند قسمة هذه الأرقام على الخطأ المعياري (٠,٤٠٧)، تكون النتائج ضمن الحدود المقبولة. يشير هذا إلى أن توزيع البيانات حول المتوسط طبيعي أيضًا. يشير التوزيع الطبيعي للبيانات إلى أن وجهات نظر المشاركين حول تأثير الاستضافة على مجالات مختلفة (مثل جذب الاستثمار وتوسيع البنية التحتية وتزايد الطلب) ليست متطرفة، بل موزعة بالتساوي حول متوسط معين. يُحسن هذا المؤشر موثوقية البيانات ويُمكن الباحث من استخدام الاختبارات الإحصائية المتطورة (مثل تحليل الانحدار، واختبارات t، وتحليل التباين) بثقة في مراحل لاحقة من الدراسة. معظم نتائج الانحراف سلبية نوعًا ما (بالنسبة لمتغيرات "الاستضافة"، و"القطاعات الاقتصادية"، و"العوائد الاقتصادية"). في مقاييس الاستبيانات، غالبًا ما يُشير الانحراف السلبي إلى أن غالبية الإجابات تميل نحو درجات أعلى (موافقة). قد يعني هذا أن عينة البحث كانت لديها رؤية عامة جيدة حول تأثير الاستضافة والفعاليات المهمة على القطاعات الاقتصادية غير النفطية في المملكة العربية السعودية.

Statistics							
Std. Error of Kurtosis	Kurtosis	Std. Error of Skewness	Skewness	Std. Deviation	Std. Error of Mean	N	
						Valid	
0.407	-2.022	0.205	-0.087	0.501	0.042	140	الجنس
0.407	-1.153	0.205	0.080	1.035	0.087	140	العمر
0.407	-1.315	0.205	-0.355	1.470	0.124	140	الدرجة العلمية
0.407	-1.061	0.205	-0.460	1.375	0.116	140	الاستضافات
0.407	-1.151	0.205	-0.166	1.319	0.111	140	معايير احترافية
0.407	-1.237	0.205	-0.091	1.328	0.112	140	جذب الاستثمارات الأجنبية

0.407	-1.021	0.205	-0.368	1.334	0.113	140	قطاعات اقتصادية
0.407	-1.273	0.205	-0.187	1.395	0.118	140	ارتفاع نسبة السياح
0.407	-1.246	0.205	-0.265	1.417	0.120	140	تطوير البنية التحتية
0.407	-1.232	0.205	-0.317	1.409	0.119	140	فرص عمل
0.407	-1.004	0.205	-0.362	1.308	0.111	140	العوائد الاقتصادية
0.407	-1.116	0.205	-0.269	1.342	0.113	140	أنشطة ثقافية
0.407	-1.474	0.205	0.010	1.507	0.127	140	حضور الفنانين
0.407	-1.295	0.205	-0.229	1.410	0.119	140	مبيعات
0.407	-1.217	0.205	-0.242	1.370	0.116	140	نشر الثقافة السعودية
0.407	-0.924	0.205	-0.408	1.286	0.109	140	زيادة الطلب
0.407	-1.157	0.205	-0.256	1.323	0.112	140	أرباح ملموسة
0.407	-1.224	0.205	-0.106	1.326	0.112	140	قطاع المطاعم
0.407	-1.356	0.205	-0.182	1.417	0.120	140	تحفيز الابتكار

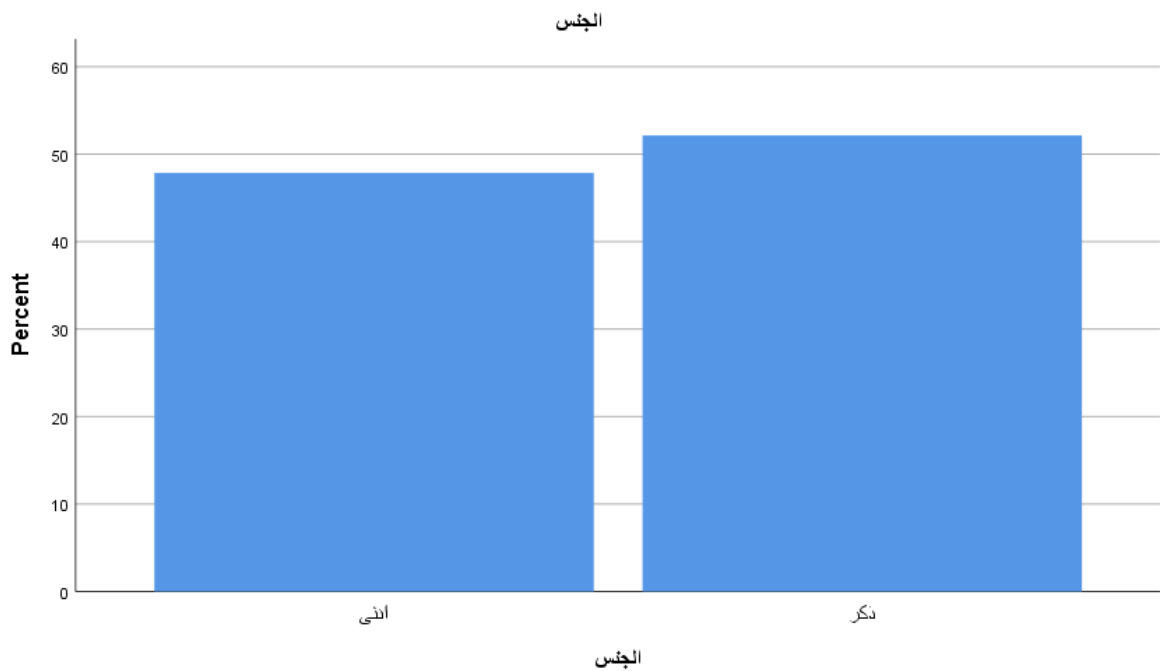
جدول ١: الوصف الإحصائي للبيانات

■ جنس المشاركين في التجربة

وتظهر نتائج تحليل العينة وجود توازن كبير بين الجنسين، حيث يمثل الرجال ٥٢,١٪ والإناث ٤٧,٩٪، مما يحسن مصداقية الدراسة وإمكانية تعميمها.

الجنس					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	انثى	67	47.9	47.9	47.9
	ذكر	73	52.1	52.1	100.0
	Total	140	100.0	100.0	

جدول ٢: جنس المشاركين في التجربة



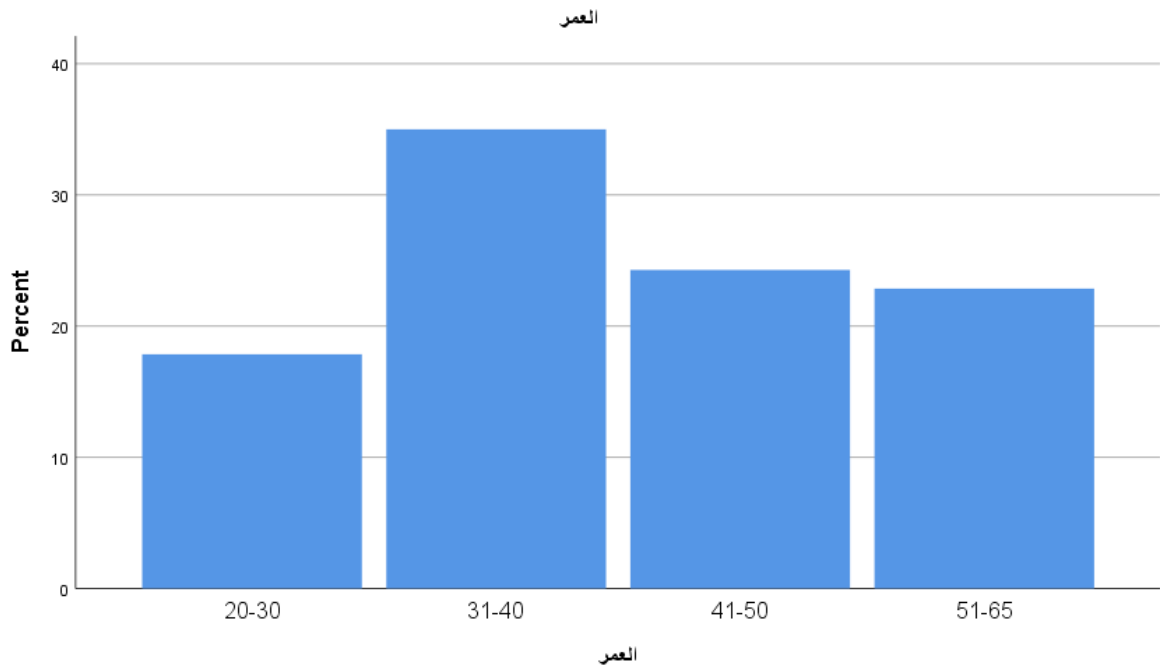
رسم توضيحي ٢: جنس المشاركين في التجربة

■ عمر المشاركين في التجربة

تتركز عينة الدراسة بشكل رئيسي في الفئة العمرية من ٣١ إلى ٤٠ سنة (٣٥٪)، مع تمثيل قوي ومتنوع لمختلف الفئات العمرية النشطة اقتصادياً، مما يضمن أن تعكس الآراء الخبرات المهنية المختلفة.

عمر المشاركين في التجربة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	20-30	25	17.9	17.9	17.9
	31-40	49	35.0	35.0	52.9
	41-50	34	24.3	24.3	77.1
	51-65	32	22.9	22.9	100.0
	Total	140	100.0	100.0	

جدول ٣: عمر المشاركين في التجربة.



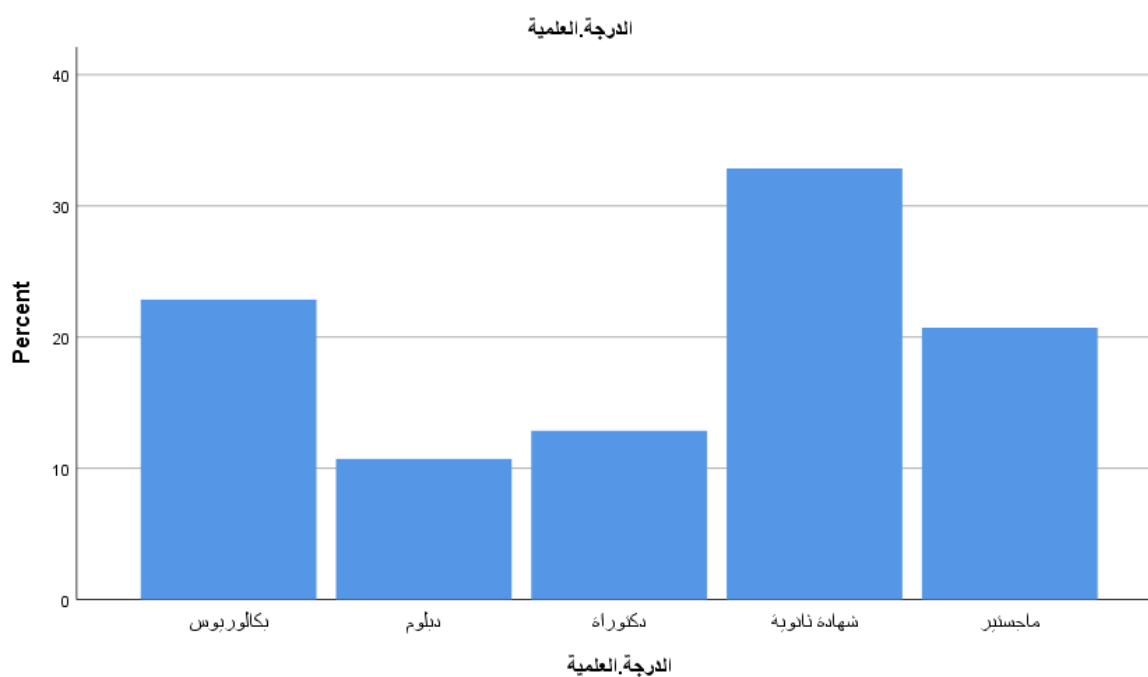
رسم توضيحي ٣: عمر المشاركين في التجربة

■ الدرجة العلمية للمشاركين في التجربة

تتمتع عينة الدراسة بتنوع تعليمي ملحوظ، حيث يمثل الحاصلون على شهادة الثانوية العامة النسبة الأكبر (٣٢,٩٪)، في حين يشكل الحاصلون على المؤهلات الجامعية والعليا (البكالوريوس فأعلى) مجتمعين أكثر من نصف العينة.

الدرجة العلمية للمشاركين في التجربة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بكالوريوس	32	22.9	22.9	22.9
	دبلوم	15	10.7	10.7	33.6
	دكتورة	18	12.9	12.9	46.4
	شهادة ثانوية	46	32.9	32.9	79.3
	ماجستير	29	20.7	20.7	100.0
	Total	140	100.0	100.0	

جدول ٤: الدرجة العلمية للمشاركين في التجربة



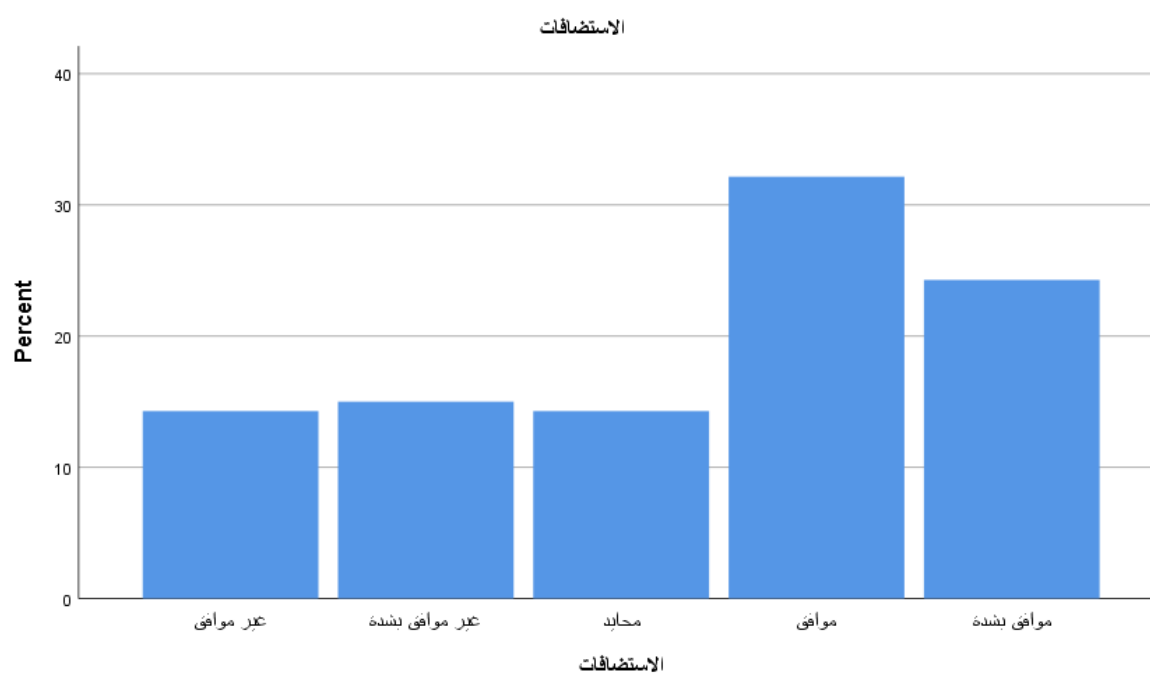
رسم توضيحي ٤: الدرجة العلمية للمشاركين في التجربة

■ تسهم الاستضافات الدولية والفعاليات الكبرى في تعزيز صورة المملكة عالمياً.

يظهر التحليل اتجاهاً إيجابياً قوياً بشكل عام، حيث وافقت أغلبية المشاركين (٥٦,٤٪) (موافقين وموافقين بشدة) على أهمية "الاستضافة"، مقارنة بـ (٢٩,٣٪) الذين لم يوافقوا، مما يعكس تصوراً إيجابياً سائداً عنها.

تسهم الاستضافات الدولية والفعاليات الكبرى في تعزيز صورة المملكة عالمياً.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	20	14.3	14.3	14.3
	غير موافق بشدة	21	15.0	15.0	29.3
	محايد	20	14.3	14.3	43.6
	موافق	45	32.1	32.1	75.7
	موافق بشدة	34	24.3	24.3	100.0
	Total	140	100.0	100.0	

جدول ٥: تسهم الاستضافات الدولية والفعاليات الكبرى في تعزيز صورة المملكة عالمياً.



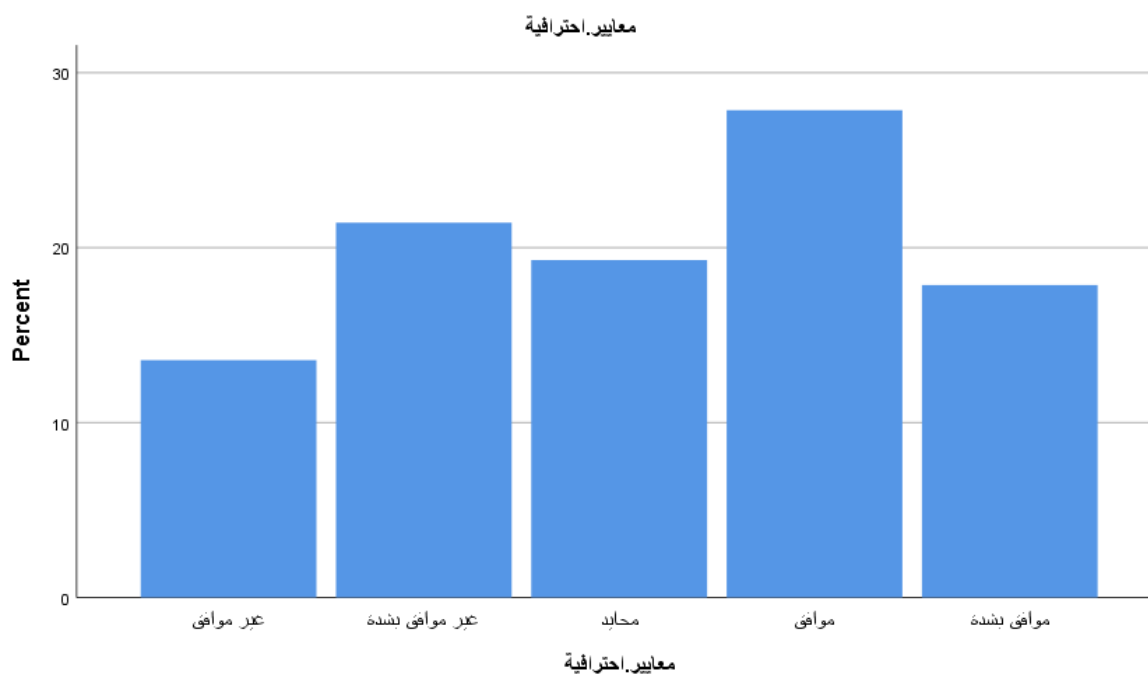
رسم توضيحي ٥: تسهم الاستضافات الدولية والفعاليات الكبرى في تعزيز صورة المملكة عالمياً.

▪ تعكس الاستضافات الكبرى قدرة المملكة على تنظيم فعاليات عالمية بمعايير احترافية.

هناك تباين كبير في الآراء حول "المعايير المهنية". ورغم أن الاتجاه الإيجابي (الموافق والموافق بشدة) هو الأعلى (٤٥,٨٪)، إلا أن هناك نسبة معارضة كبيرة (٣٥٪)، مما يشير إلى تباين وجهات النظر حول مستوى الاحترافية.

تعكس الاستضافات الكبرى قدرة المملكة على تنظيم فعاليات عالمية بمعايير احترافية.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	19	13.6	13.6	13.6
	غير موافق بشدة	30	21.4	21.4	35.0
	محايد	27	19.3	19.3	54.3
	موافق	39	27.9	27.9	82.1
	موافق بشدة	25	17.9	17.9	100.0
	Total	140	100.0	100.0	

جدول ٦: تعكس الاستضافات الكبرى قدرة المملكة على تنظيم فعاليات عالمية بمعايير احترافية.



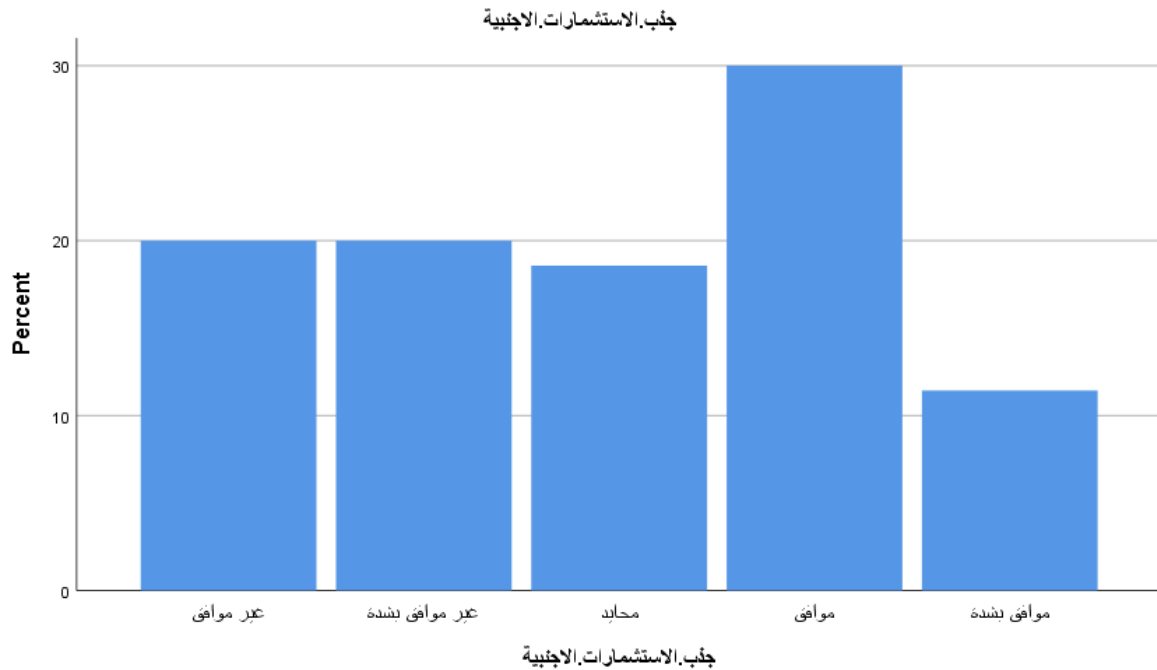
رسم توضيحي ٦: تعكس الاستضافات الكبرى قدرة المملكة على تنظيم فعاليات عالمية بمعايير احترافية.

■ تساهم الفعاليات الكبرى في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة.

وتنقسم الآراء حول أهمية الفعاليات في جذب الاستثمار الأجنبي بشكل صارخ، حيث ينقسم أولئك الذين يوافقون (٤١,٤٪) والذين يرفضون (٤٠٪) بالتساوي تقريبا، مما يدل على عدم وجود اتفاق واضح بشأن تحقيق هذا الهدف الاقتصادي الحاسم.

تساهم الفعاليات الكبرى في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	28	20.0	20.0	20.0
	غير موافق بشدة	28	20.0	20.0	40.0
	محايد	26	18.6	18.6	58.6
	موافق	42	30.0	30.0	88.6
	موافق بشدة	16	11.4	11.4	100.0
	Total	140	100.0	100.0	

جدول ٧: تساهم الفعاليات الكبرى في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة.



رسم توضيحي ٧: تساهم الفعاليات الكبرى في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة.

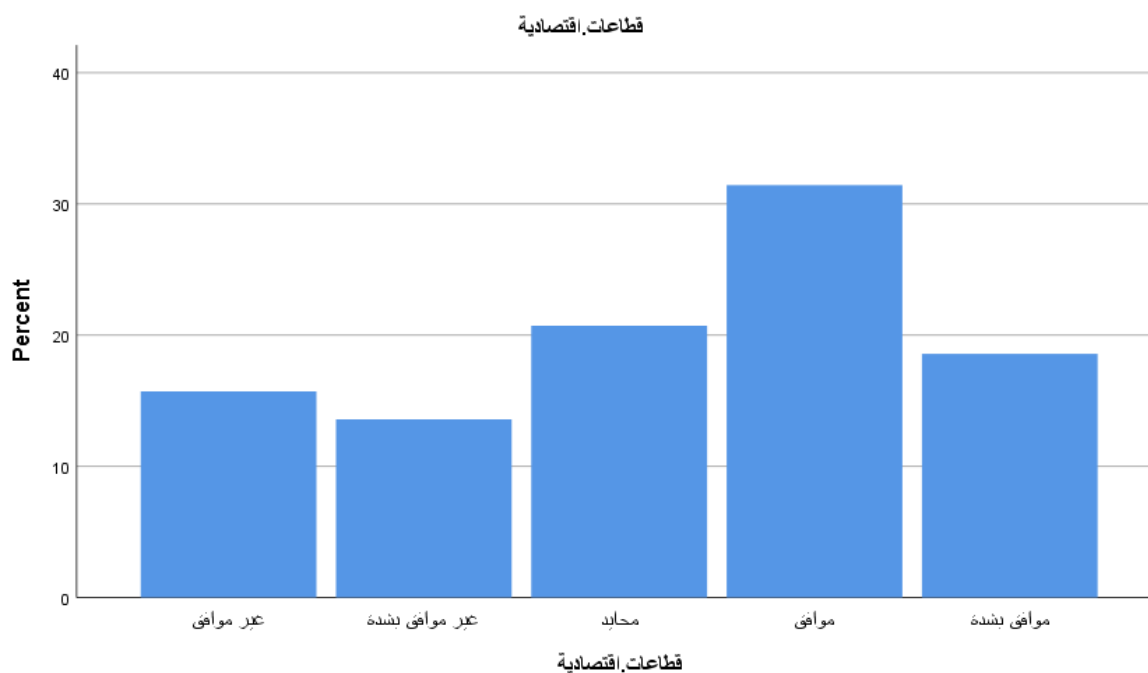
▪ تشجع الفعاليات الكبرى على تنمية قطاعات اقتصادية غير نفطية مثل السياحة والثقافة.

هناك توجه إيجابي واضح، حيث يرى ٥٠٪ من المشاركين أن الأحداث لها تأثير إيجابي على القطاعات الاقتصادية. ومع

ذلك، لا تزال هناك مقاومة كبيرة (٢٩,٣٪)، مما يعكس رأيًا إيجابيًا بشكل عام، وإن كان متباينًا.

تشجع الفعاليات الكبرى على تنمية قطاعات اقتصادية غير نفطية مثل السياحة والثقافة.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	22	15.7	15.7	15.7
	غير موافق بشدة	19	13.6	13.6	29.3
	محايد	29	20.7	20.7	50.0
	موافق	44	31.4	31.4	81.4
	موافق بشدة	26	18.6	18.6	100.0
	Total	140	100.0	100.0	

جدول ٨: تشجع الفعاليات الكبرى على تنمية قطاعات اقتصادية غير نفطية مثل السياحة والثقافة.



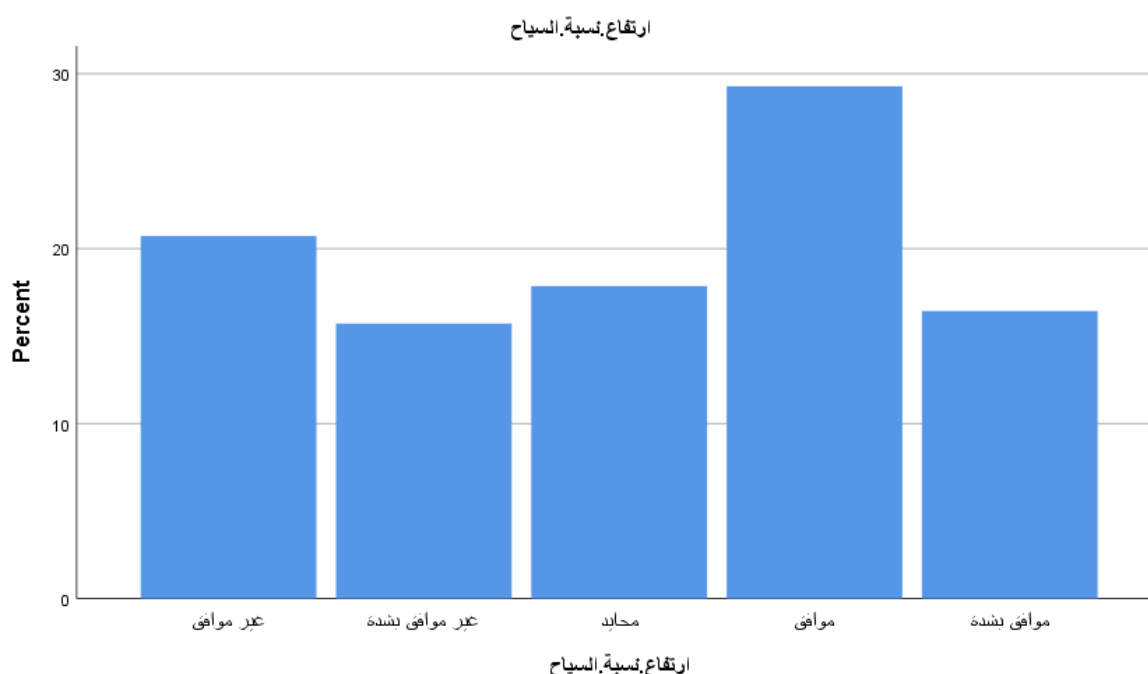
رسم توضيحي ٨: تشجع الفعاليات الكبرى على تنمية قطاعات اقتصادية غير نفطية مثل السياحة والثقافة

▪ تؤدي الفعاليات الكبرى إلى ارتفاع نسبة السياح القادمين إلى المملكة.

هذه نتيجة مهمة ومثيرة للاهتمام. فبينما يُعتقد أن زيادة السياحة هي التأثير الأكثر وضوحًا وبديهية للفعاليات الكبرى، فإن عدم وجود توافق كبير في عَيِّنَتنا يعني أن الميزة قد لا تكون واضحة أو مقنعة للجميع. قد يعتقد البعض أن هذه الزيادة عابرة أو مقتصرة على مدة الفعالية، أو أن جودة الزوار لا تُسهم كثيرًا في الاقتصاد. هذه المفارقة تجعلها موضوع نقاش مهم في نتائج الدراسة.

تؤدي الفعاليات الكبرى إلى ارتفاع نسبة السياح القادمين إلى المملكة.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	29	20.7	20.7	20.7
	غير موافق بشدة	22	15.7	15.7	36.4
	محايد	25	17.9	17.9	54.3
	موافق	41	29.3	29.3	83.6
	موافق بشدة	23	16.4	16.4	100.0
	Total	140	100.0	100.0	

جدول ٩: تؤدي الفعاليات الكبرى إلى ارتفاع نسبة السياح القادمين إلى المملكة.



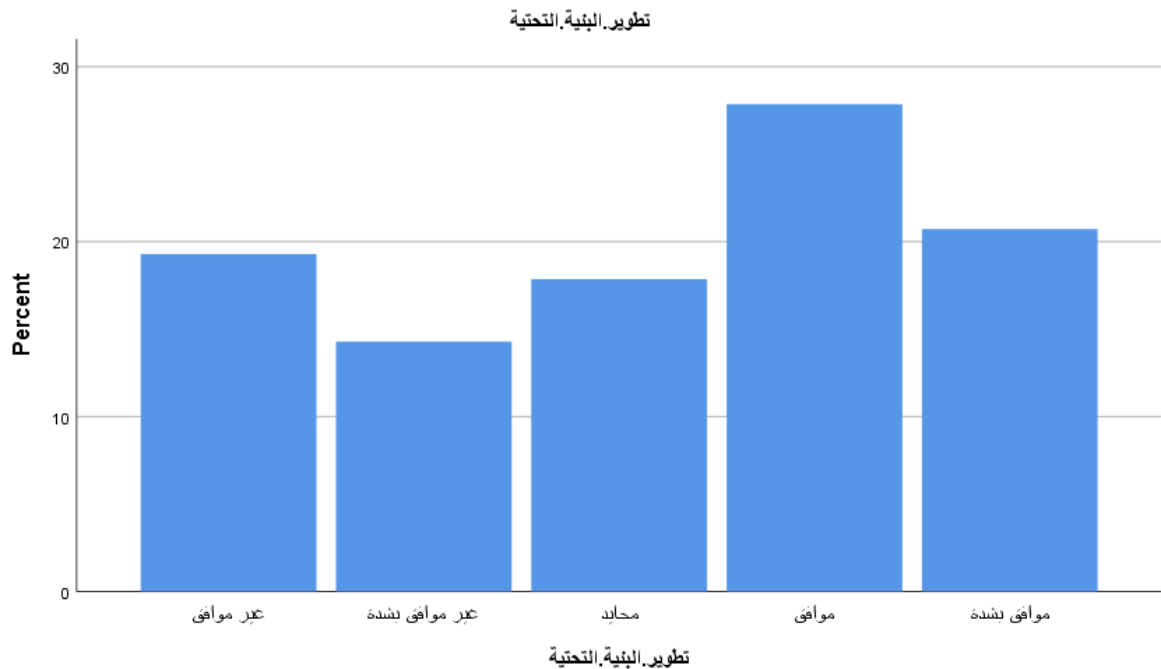
رسم توضيحي ٩: تؤدي الفعاليات الكبرى إلى ارتفاع نسبة السياح القادمين إلى المملكة.

■ تسهم الفعاليات في تطوير البنية التحتية السياحية (فنادق، مطاعم، خدمات نقل).

تشير النتائج إلى اتجاه أكثر إيجابية، حيث أفاد ما يقرب من نصف المشاركين (٤٨,٦٪) بأن مثل هذه الفعاليات تسهم في تطوير البنية التحتية. ومع ذلك، هناك معارضة كبيرة (٣٣,٦٪)، مما يشير إلى أن هذه المكاسب الملموسة ليست موزعة بالتساوي.

تسهم الفعاليات في تطوير البنية التحتية السياحية (فنادق، مطاعم، خدمات نقل).		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	27	19.3	19.3	19.3
	غير موافق بشدة	20	14.3	14.3	33.6
	محايد	25	17.9	17.9	51.4
	موافق	39	27.9	27.9	79.3
	موافق بشدة	29	20.7	20.7	100.0
	Total	140	100.0	100.0	

جدول ١٠: تسهم الفعاليات في تطوير البنية التحتية السياحية (فنادق، مطاعم، خدمات نقل).



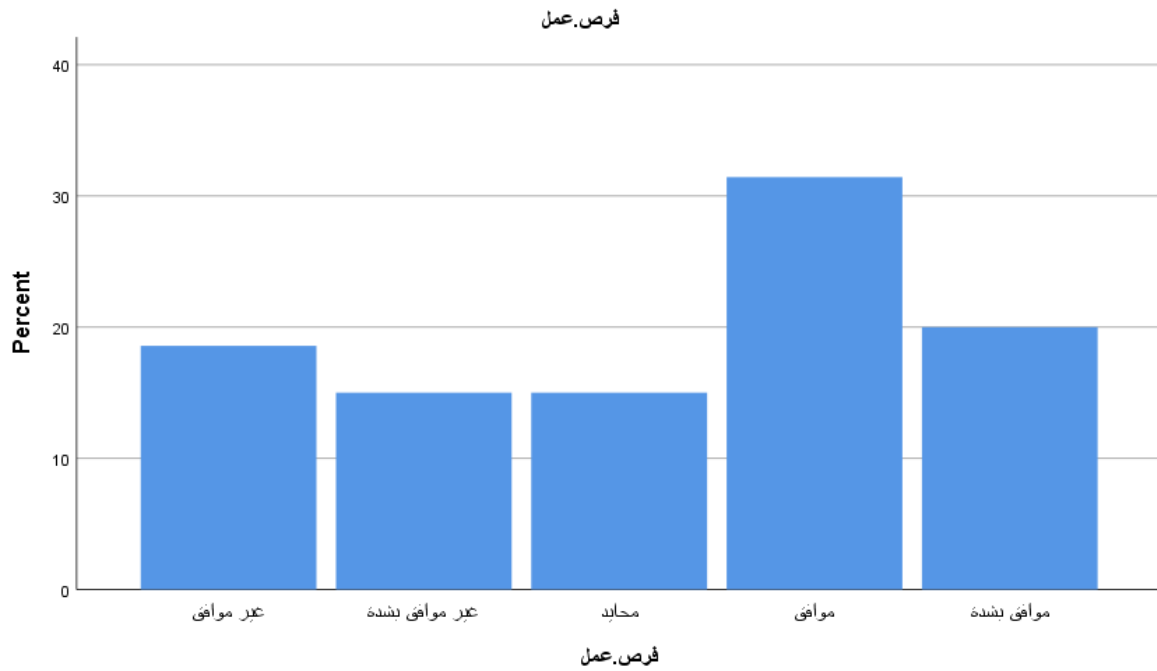
رسم توضيحي ١٠: تسهم الفعاليات في تطوير البنية التحتية السياحية (فنادق، مطاعم، خدمات نقل).

تخلق الفعاليات الكبرى فرص عمل جديدة في قطاع السياحة.

هناك إجماع إيجابي واضح، حيث تعتقد الأغلبية المطلقة من العينة (٥١,٤%) أن الأحداث الكبرى تخلق فرص العمل، مما يثبت هذا التأثير كواحد من أهم الفوائد الاقتصادية الملموسة، على الرغم من وجود معارضة تمثل ثلث العينة (٣٣,٦%).

تخلق الفعاليات الكبرى فرص عمل جديدة في قطاع السياحة.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	26	18.6	18.6	18.6
	غير موافق بشدة	21	15.0	15.0	33.6
	محايد	21	15.0	15.0	48.6
	موافق	44	31.4	31.4	80.0
	موافق بشدة	28	20.0	20.0	100.0
	Total	140	100.0	100.0	

جدول ١١: تخلق الفعاليات الكبرى فرص عمل جديدة في قطاع السياحة.



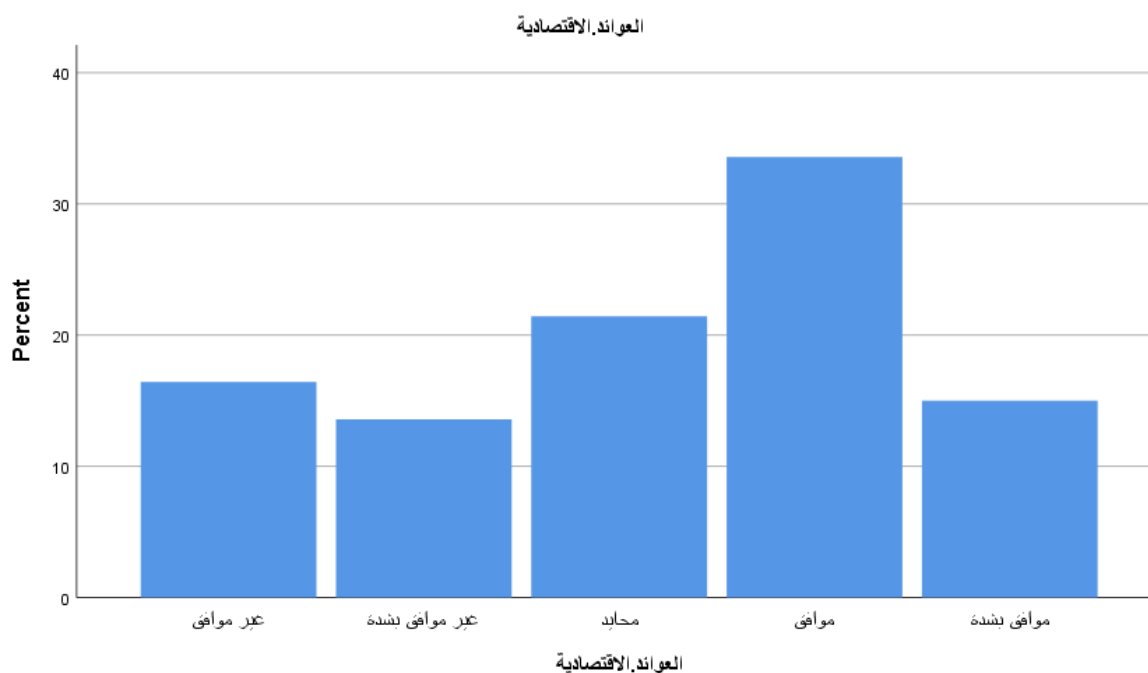
رسم توضيحي ١١: تخلق الفعاليات الكبرى فرص عمل جديدة في قطاع السياحة.

■ تؤدي الزيادة في عدد السياح أثناء الفعاليات إلى نمو العوائد الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة.

هناك اتجاه إيجابي واضح، حيث أفاد ما يقرب من نصف العينة (٤٨,٦٪) أن الأنشطة توفر مزايا اقتصادية؛ ومع ذلك، فإن وجود المقاومة (٣٠٪) ومجموعة كبيرة غير مبالية (٢١,٤٪) يشير إلى أن هذه الفائدة الإجمالية ليست عالمية.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	23	16.4	16.4	16.4
	غير موافق بشدة	19	13.6	13.6	30.0
	محايد	30	21.4	21.4	51.4
	موافق	47	33.6	33.6	85.0
	موافق بشدة	21	15.0	15.0	100.0
	Total	140	100.0	100.0	

جدول ١٢: تؤدي الزيادة في عدد السياح أثناء الفعاليات إلى نمو العوائد الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة.



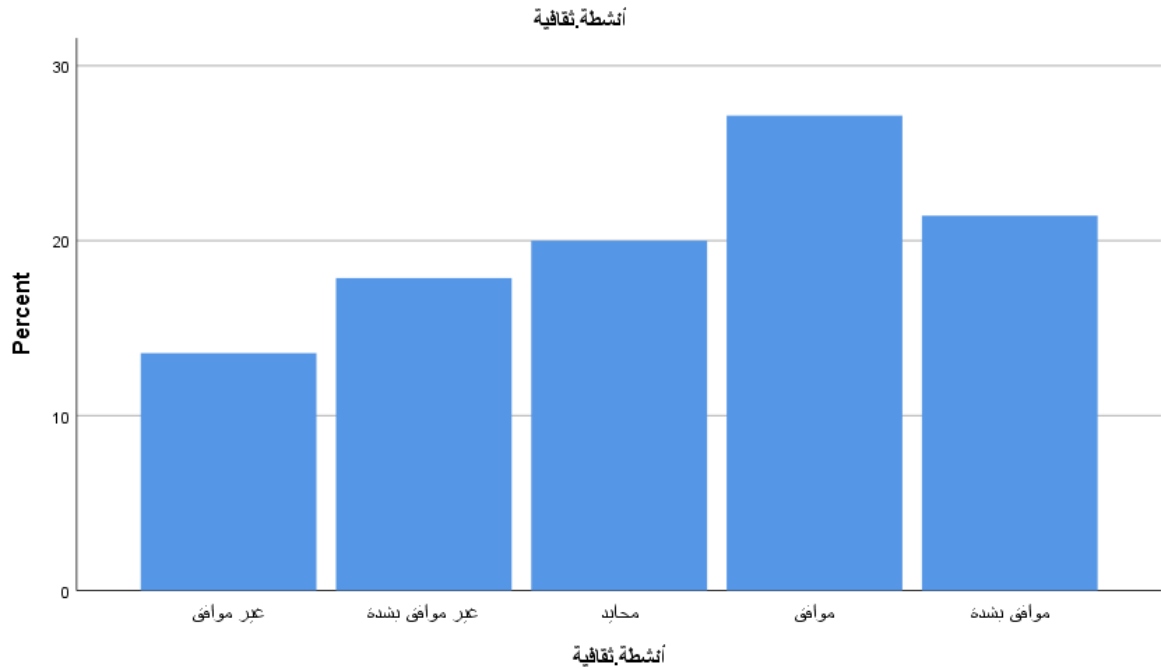
رسم توضيحي ١٢: تؤدي الزيادة في عدد السياح أثناء الفعاليات إلى نمو العوائد الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة.

■ تشجع الفعاليات الكبرى على إقامة أنشطة ثقافية وترفيهية متنوعة.

هناك اتجاه إيجابي واضح، حيث يقول ما يقرب من نصف العينة (٤٨,٦٪) أن الأنشطة توفر مزايا اقتصادية، ولكن وجود المقاومة (٣٠٪) ومجموعة كبيرة غير مبالية (٢١,٤٪) يشير إلى أن هذه الفائدة الإجمالية ليست مشتركة عالميًا.

تشجع الفعاليات الكبرى على إقامة أنشطة ثقافية وترفيهية متنوعة.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	19	13.6	13.6	13.6
	غير موافق بشدة	25	17.9	17.9	31.4
	محايد	28	20.0	20.0	51.4
	موافق	38	27.1	27.1	78.6
	موافق بشدة	30	21.4	21.4	100.0
	Total	140	100.0	100.0	

جدول ١٣: تشجع الفعاليات الكبرى على إقامة أنشطة ثقافية وترفيهية متنوعة.



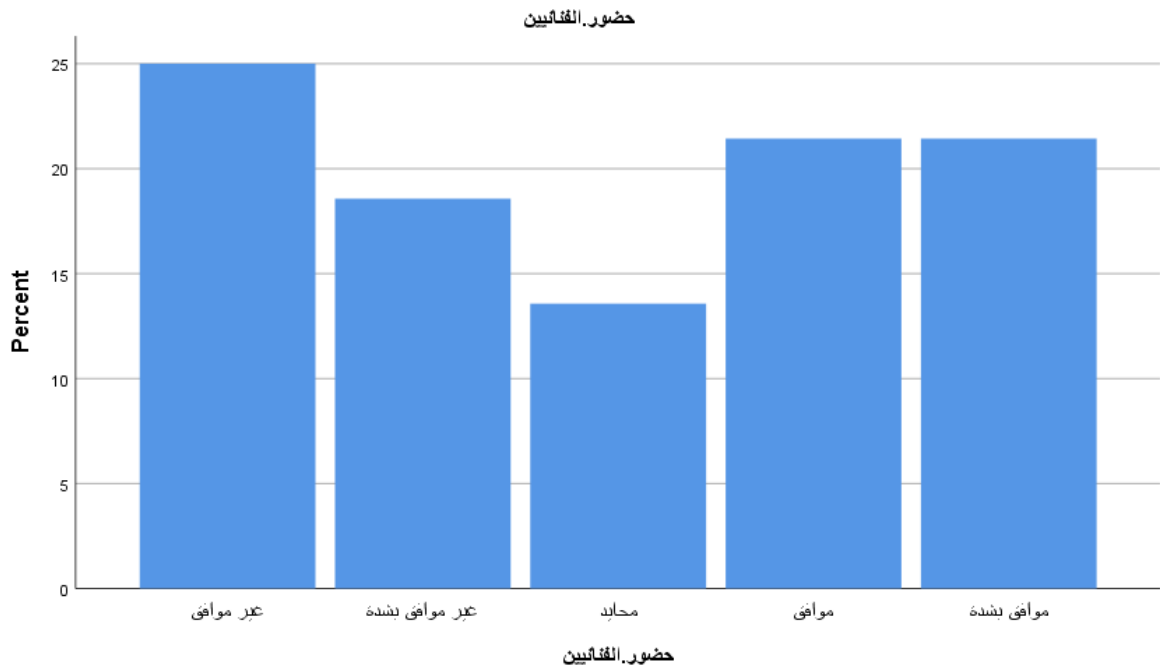
رسم توضيحي ١٣: تشجع الفعاليات الكبرى على إقامة أنشطة ثقافية وترفيهية متنوعة.

تعزز الفعاليات من حضور الفنانين والمبدعين المحليين على المستوى العالمي.

يعد محور "حضور الفنان" الأكثر إثارة للانقسام، حيث يفوق عدد المعارضين (٤٣,٦٪) عدد الموافقين (٤٢,٨٪) بقليل، مما يجعله موضوعاً رئيسياً للجدل في البحث.

تعزز الفعاليات من حضور الفنانين والمبدعين المحليين على المستوى العالمي.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	35	25.0	25.0	25.0
	غير موافق بشدة	26	18.6	18.6	43.6
	محايد	19	13.6	13.6	57.1
	موافق	30	21.4	21.4	78.6
	موافق بشدة	30	21.4	21.4	100.0
	Total	140	100.0	100.0	

جدول ١٤: تعزز الفعاليات من حضور الفنانين والمبدعين المحليين على المستوى العالمي.



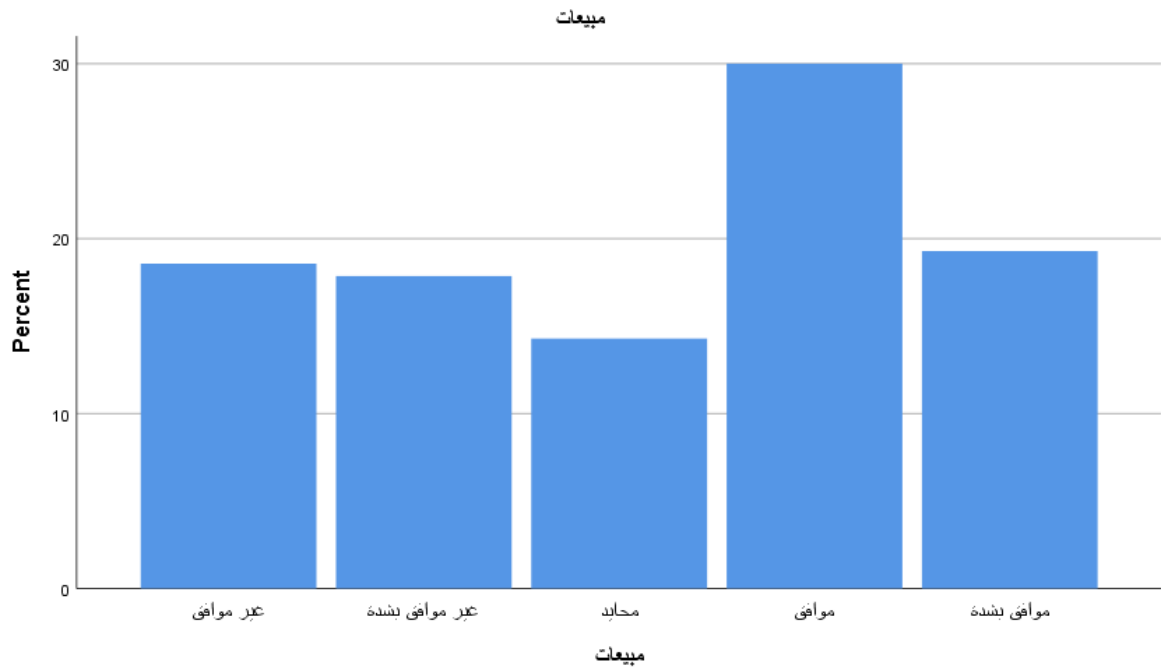
رسم توضيحي ١٤: تعزز الفعاليات من حضور الفنانين والمبدعين المحليين على المستوى العالمي.

■ تؤثر الفعاليات إيجاباً على مبيعات الصناعات الثقافية المحلية (مثل الفنون والحرف).

تُظهر النتائج اتجاهًا إيجابيًا ملحوظًا، حيث أفاد ما يقرب من نصف المشاركين (٤٩,٣٪) بأن الفعاليات تعزز المبيعات. ومع ذلك، يُعارض هذا الرأي بشدة (٣٦,٤٪)، مما يُظهر أن الميزة المباشرة ليست شاملة.

تؤثر الفعاليات إيجاباً على مبيعات الصناعات الثقافية المحلية (مثل الفنون والحرف).		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	26	18.6	18.6	18.6
	غير موافق بشدة	25	17.9	17.9	36.4
	محايد	20	14.3	14.3	50.7
	موافق	42	30.0	30.0	80.7
	موافق بشدة	27	19.3	19.3	100.0
	Total	140	100.0	100.0	

جدول ١٥: تؤثر الفعاليات إيجاباً على مبيعات الصناعات الثقافية المحلية (مثل الفنون والحرف).



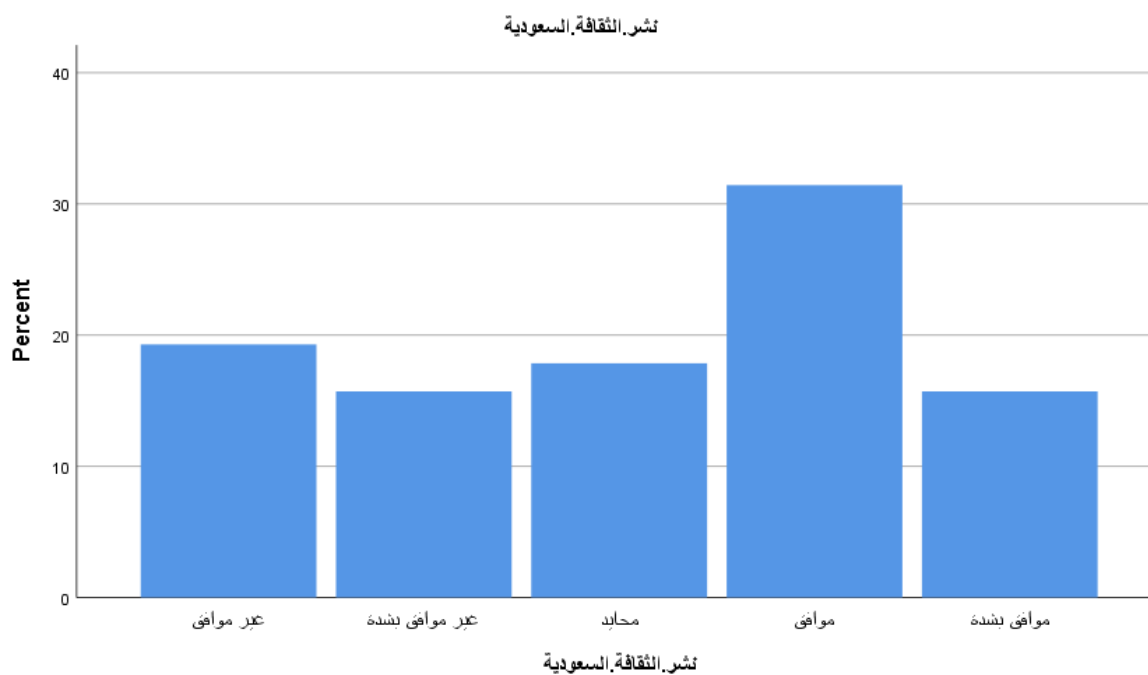
رسم توضيحي ١٥: تؤثر الفعاليات إيجاباً على مبيعات الصناعات الثقافية المحلية (مثل الفنون والحرف).

■ تساهم الفعاليات في نشر الثقافة السعودية والتعريف بها عالميًا.

تتباين الآراء حول دور الفعاليات في نشر الثقافة السعودية. فرغم أن التوجه الإيجابي هو الأقوى (٤٧,١٪)، إلا أن وجود معارضة كبيرة (٣٥٪) يشير إلى أن تحقيق هذا الهدف الثقافي ليس مسألة إجماع.

تساهم الفعاليات في نشر الثقافة السعودية والتعريف بها عالميًا.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	27	19.3	19.3	19.3
	غير موافق بشدة	22	15.7	15.7	35.0
	محايد	25	17.9	17.9	52.9
	موافق	44	31.4	31.4	84.3
	موافق بشدة	22	15.7	15.7	100.0
	Total	140	100.0	100.0	

جدول ١٦: تساهم الفعاليات في نشر الثقافة السعودية والتعريف بها عالميًا.



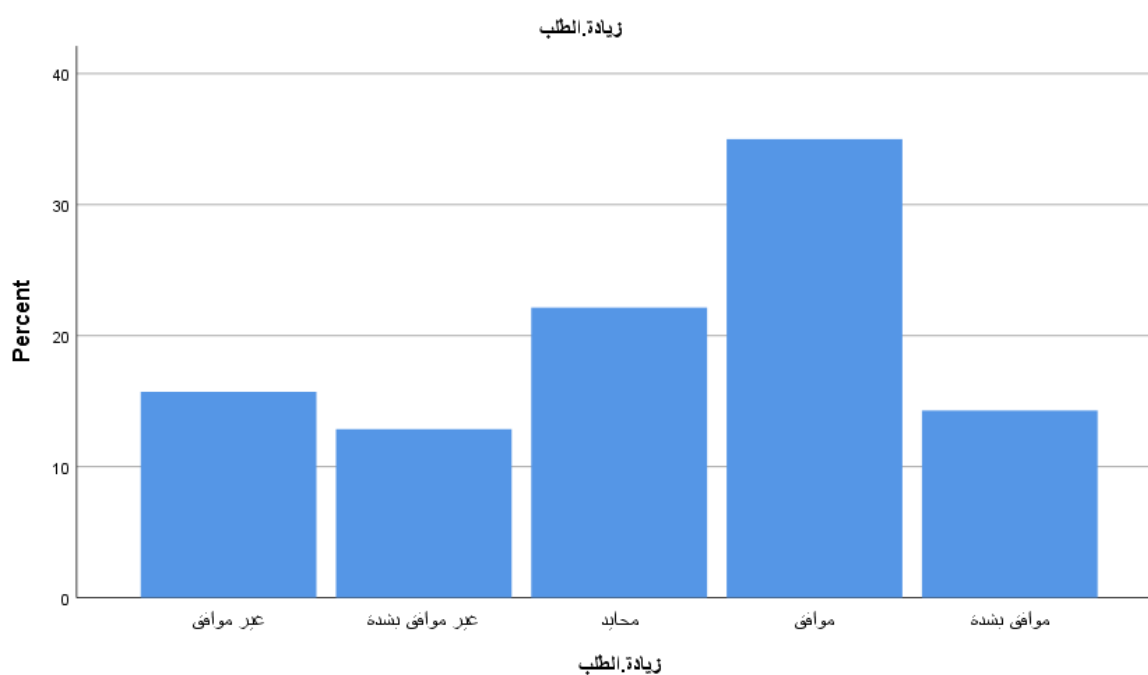
رسم توضيحي ١٦: تساهم الفعاليات في نشر الثقافة السعودية والتعريف بها عالميًا.

▪ تؤدي الفعاليات الكبرى إلى زيادة الطلب على خدمات النقل والمواصلات.

هناك اتجاه إيجابي واضح، حيث يعتقد ما يقرب من نصف العينة (٤٩,٣٪) أن الأحداث تزيد الطلب، ولكن مجموعة محايدة كبيرة (٢٢,١٪) ومعارضة كبيرة (٢٨,٦٪) تشير إلى أن هذه الفائدة الاقتصادية ليست مقنعة للجميع.

تؤدي الفعاليات الكبرى إلى زيادة الطلب على خدمات النقل والمواصلات.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	22	15.7	15.7	15.7
	غير موافق بشدة	18	12.9	12.9	28.6
	محايد	31	22.1	22.1	50.7
	موافق	49	35.0	35.0	85.7
	موافق بشدة	20	14.3	14.3	100.0
	Total	140	100.0	100.0	

جدول ١٧: تؤدي الفعاليات الكبرى إلى زيادة الطلب على خدمات النقل والمواصلات.



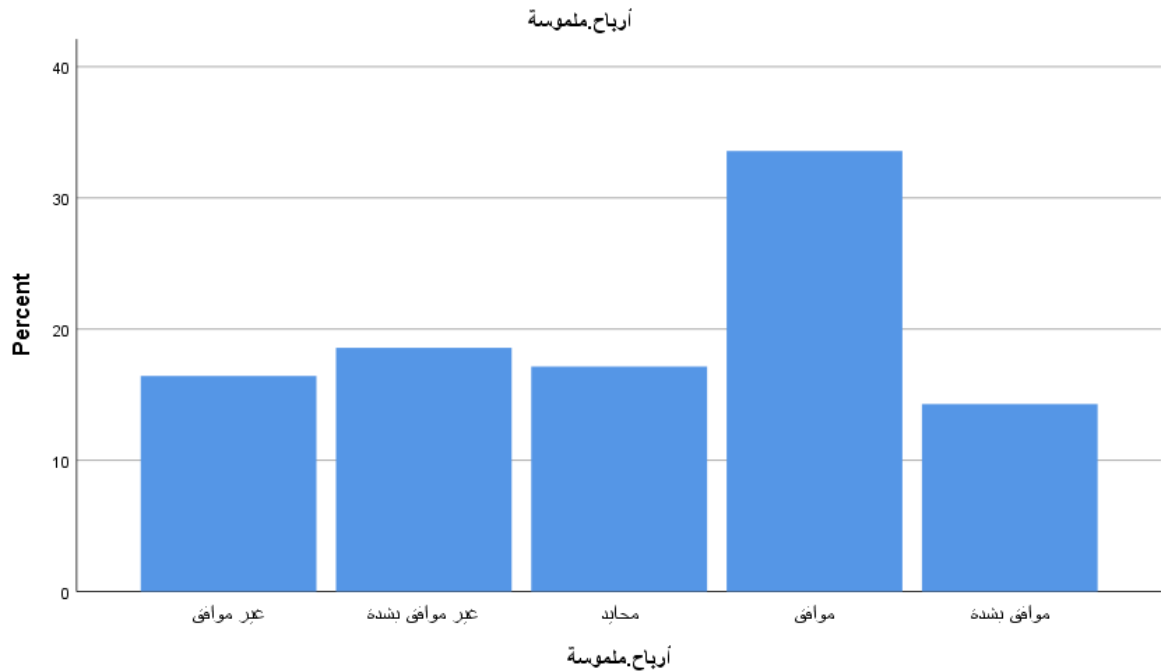
رسم توضيحي ١٧: تؤدي الفعاليات الكبرى إلى زيادة الطلب على خدمات النقل والمواصلات.

■ تحقق المؤسسات الخدمية أرباحاً ملموسة خلال فترة الفعاليات الكبرى.

على الرغم من أن الاتجاه الإيجابي سائد، حيث يعتقد ما يقرب من نصف العينة (٤٧,٩٪) بالفوائد الملموسة، فإن وجود معارضة قوية (٣٥٪) يشير إلى أن الجدوى الاقتصادية الصافية لهذه الأنشطة لا تزال قضية مثيرة للجدل وغير محلولة.

تحقق المؤسسات الخدمية أرباحاً ملموسة خلال فترة الفعاليات الكبرى.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	23	16.4	16.4	16.4
	غير موافق بشدة	26	18.6	18.6	35.0
	محايد	24	17.1	17.1	52.1
	موافق	47	33.6	33.6	85.7
	موافق بشدة	20	14.3	14.3	100.0
	Total	140	100.0	100.0	

جدول ١٨: تحقق المؤسسات الخدمية أرباحاً ملموسة خلال فترة الفعاليات الكبرى.



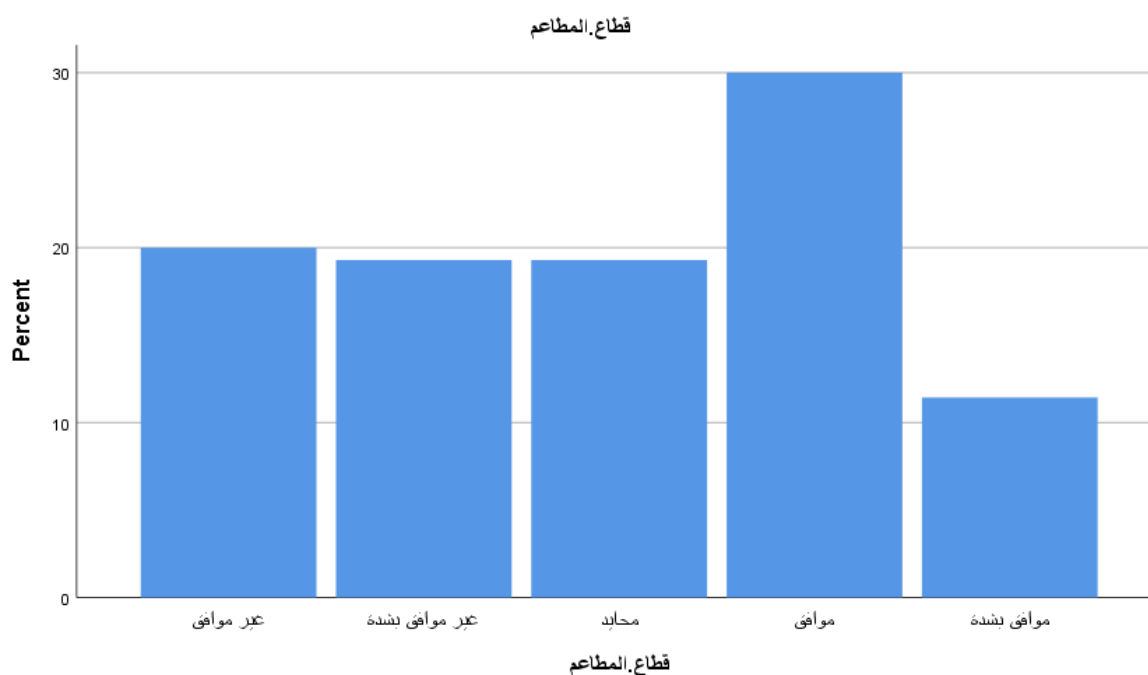
رسم توضيحي ١٨: تحقق المؤسسات الخدمية أرباحاً ملموسة خلال فترة الفعاليات الكبرى.

■ تؤثر الفعاليات في نمو قطاع المطاعم والمقاهي المحلية.

تُظهر الآراء انقسامًا حادًا بشأن الفائدة التي تعود على صناعة المطاعم، حيث كانت نسبة المؤيدين (٤١,٤٪) والمعارضين (٣٩,٣٪) متساوية تقريبًا، مما يشير إلى أن هذه الفائدة المباشرة الواضحة المفترضة لا يتم إدراكها بشكل موحد.

تؤثر الفعاليات في نمو قطاع المطاعم والمقاهي المحلية.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	28	20.0	20.0	20.0
	غير موافق بشدة	27	19.3	19.3	39.3
	محايد	27	19.3	19.3	58.6
	موافق	42	30.0	30.0	88.6
	موافق بشدة	16	11.4	11.4	100.0
	Total	140	100.0	100.0	

جدول ١٩: تؤثر الفعاليات في نمو قطاع المطاعم والمقاهي المحلية.



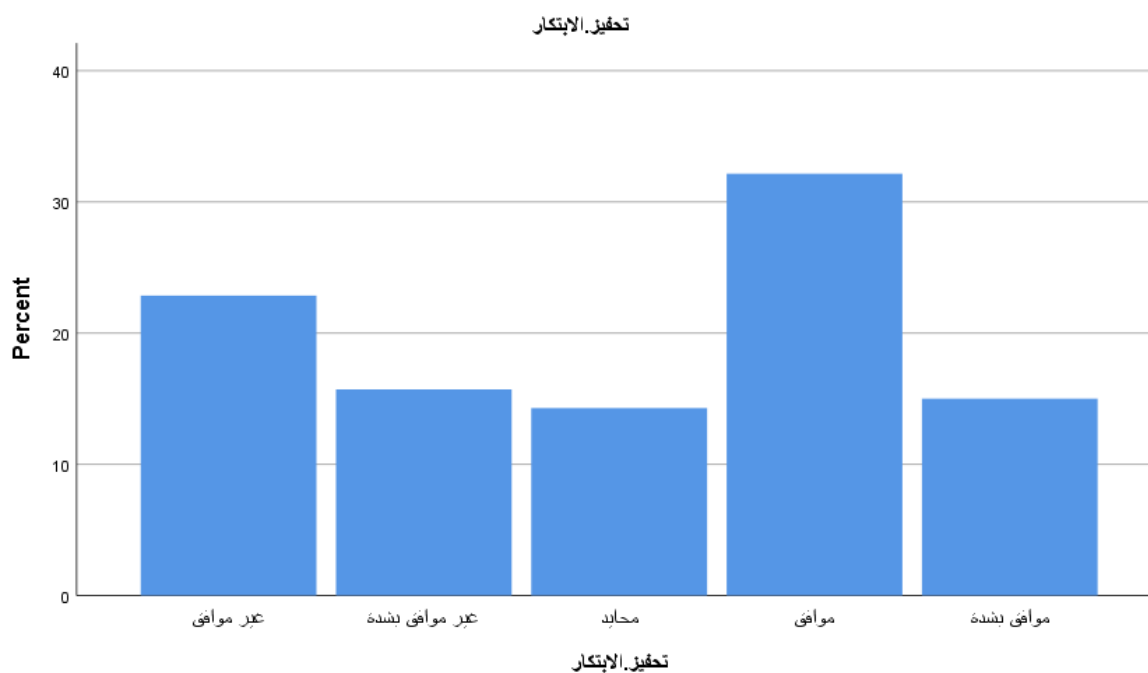
رسم توضيحي ١٩: تؤثر الفعاليات في نمو قطاع المطاعم والمقاهي المحلية

■ تساهم الفعاليات في تحفيز الابتكار وتحسين جودة الخدمات المقدمة للجمهور.

تباين الآراء حول تحفيز الابتكار. فرغم أن التوجه الإيجابي هو الأقوى (٤٧,١٪)، إلا أن وجود معارضة قوية جدًا (٣٨,٦٪) يشير إلى أن هذا التأثير الإبداعي ليس فائدةً مُسلّمًا بها أو واضحة للجميع.

تساهم الفعاليات في تحفيز الابتكار وتحسين جودة الخدمات المقدمة للجمهور.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	32	22.9	22.9	22.9
	غير موافق بشدة	22	15.7	15.7	38.6
	محايد	20	14.3	14.3	52.9
	موافق	45	32.1	32.1	85.0
	موافق بشدة	21	15.0	15.0	100.0
	Total	140	100.0	100.0	

جدول ٢٠: تساهم الفعاليات في تحفيز الابتكار وتحسين جودة الخدمات المقدمة للجمهور.



رسم توضيحي ٢٠: تساهم الفعاليات في تحفيز الابتكار وتحسين جودة الخدمات المقدمة للجمهور.

■ تحليل الموثوقية والمصدقية

تُظهر نتائج التحليل الإحصائي المعروضة تقييماً شاملاً لجودة البيانات وموثوقية أداة الدراسة المستخدمة، وتقدم مؤشرات قوية تدعم قوة البحث. يتضح من جدول "ملخص معالجة الحالات (Case Processing Summary)" أن الدراسة استندت إلى عينة مكتملة وقوية تتألف من ١٤٠ مشاركاً، حيث بلغت نسبة الحالات الصالحة للتحليل ١٠٠٪، مع عدم استبعاد أي حالة على الإطلاق. (0% excluded) هذا المؤشر يعد إيجابياً للغاية، إذ يدل على عدم وجود أي بيانات مفقودة، مما يعزز من قوة ومصدقية النتائج النهائية ويؤكد على أن التحليل يعكس استجابات العينة بأكملها دون أي نقص. أما فيما يتعلق بجوهر التقييم، فيكشف جدول "إحصاءات الموثوقية (Reliability Statistics)" عن درجة الثبات الداخلي لأداة القياس المكونة من ١٩ فقرة. (N of Items) بلغت قيمة معامل "ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) 0.842، وهي قيمة مرتفعة وممتازة وفقاً للمعايير الإحصائية المتعارف عليها (حيث تعتبر القيمة فوق ٠,٨٠ جيدة جداً). تدل هذه النتيجة القوية على أن فقرات الأداة تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي والترابط، وأنها تقيس جميعها نفس المفهوم أو السمة بشكل متجانس ومستقر. بناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج بثقة أن أداة الدراسة المستخدمة موثوقة للغاية، وأن البيانات التي تم جمعها سليمة وكاملة، مما يمنح البحث أساساً متيناً يمكن الاعتماد عليه في استخلاص استنتاجات دقيقة وصادقة.

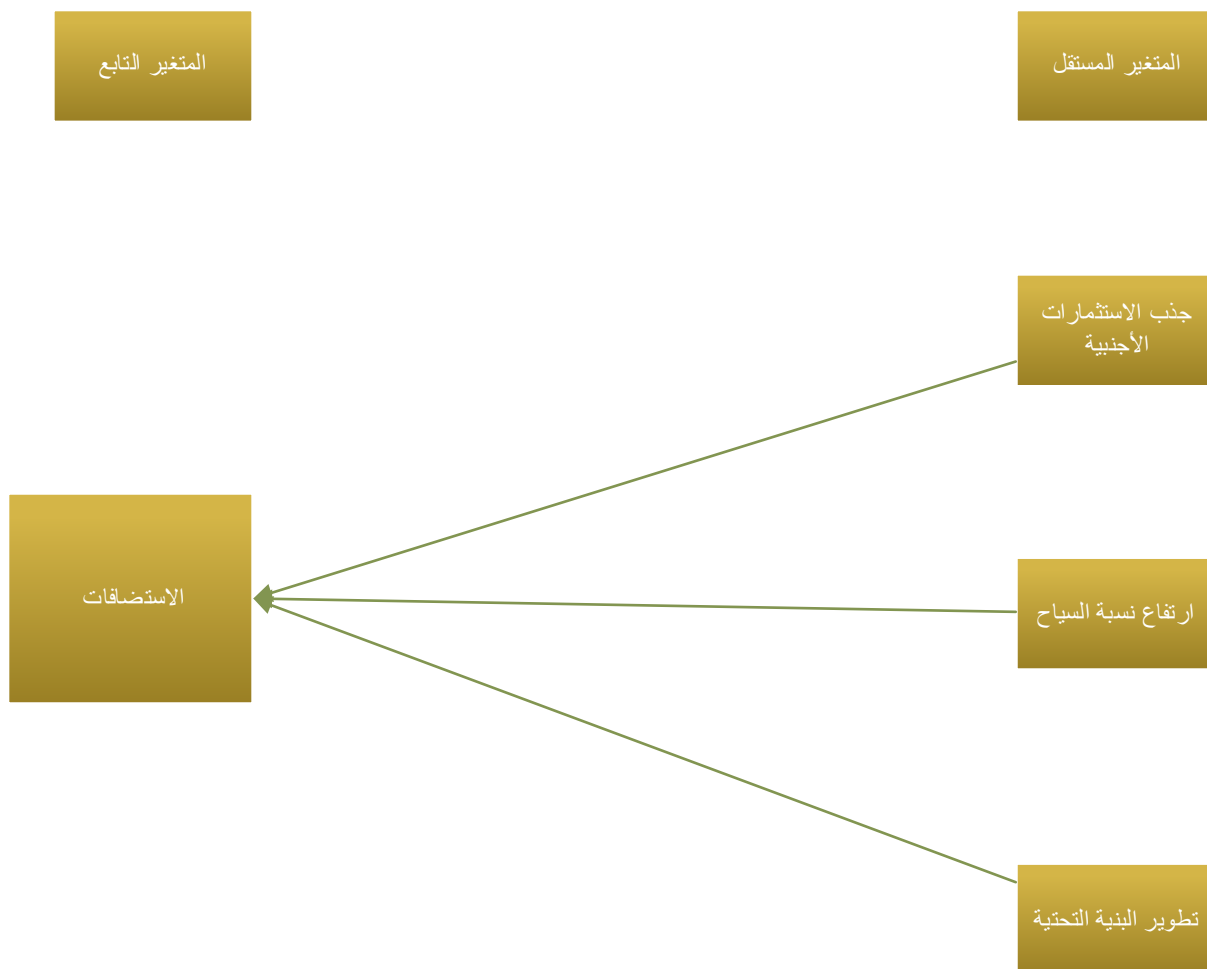
Case Processing Summary			
		N	%
Cases	Valid	140	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	140	100.0
a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.			

جدول ٢١: ملخص معالجة القضية

Reliability Statistics		
Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
.842	.841	19

جدول ٢٢: تحليل الموثوقية والمصدقية

■ متغيرات الدراسة



رسم توضيحي ٢١: متغيرات الدراسة

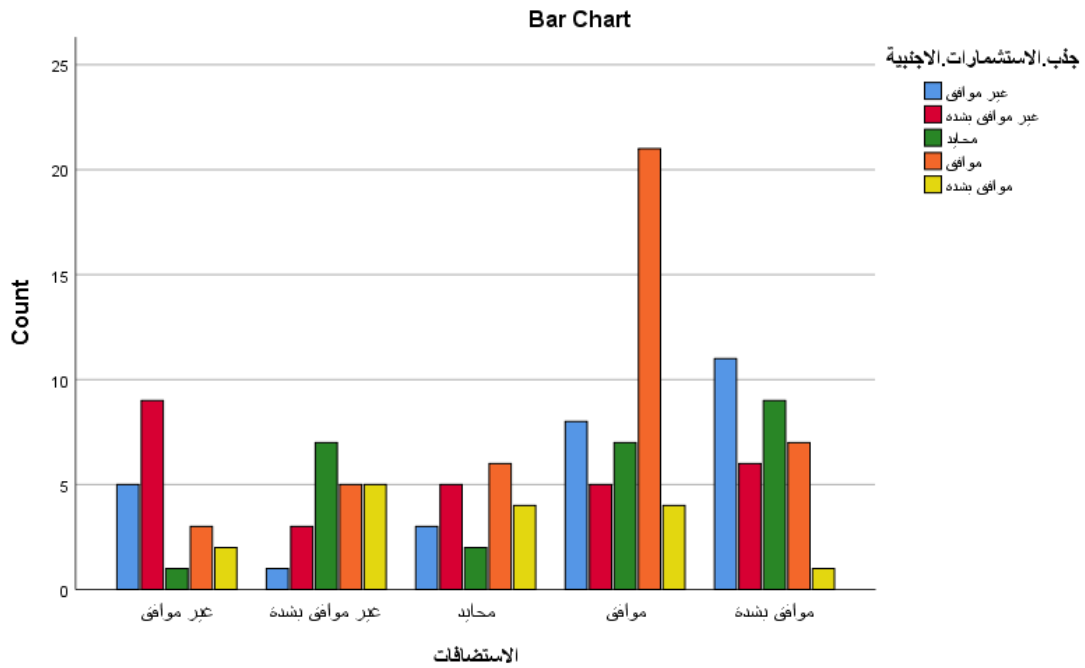
❖ تحليل الجداول المتقاطعة لمتغيرات الدراسة

■ دور الاستضافات والفعاليات الكبرى على جذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية

يقدم جدول "اختبارات كاي تربيع (Chi-Square Tests)" نتائج التحليل الإحصائي الخاص ببحث "دور الاستضافات والفعاليات الكبرى على جذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية"، ويهدف هذا الاختبار إلى فحص ما إذا كانت هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين هذين المتغيرين. تشير النتائج الرئيسية من اختبار "بيرسون كاي تربيع (Pearson Chi-Square)" إلى وجود علاقة قوية ومؤثرة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كاي تربيع المحسوبة ٣٤,٤٣٤. والأهم من ذلك، أن مستوى الدلالة الإحصائية (Asymptotic Significance) بلغ ٠,٠٠٠٥، وهي قيمة أقل بكثير من مستوى الدلالة المعتمد ($\alpha = 0.05$) هذا يعني أنه يمكننا رفض الفرضية الصفرية (التي تفترض عدم وجود علاقة) والاستنتاج بثقة تصل إلى ٩٩,٥٪ بأن هناك ارتباطاً حقيقياً وجوهرياً بين إقامة الفعاليات الكبرى وجذب الاستثمارات الأجنبية، وأن هذه العلاقة ليست وليدة الصدفة. وعلى الرغم من وجود ملاحظة منهجية تشير إلى أن ٥٢٪ من خلايا التحليل لها تكرارات متوقعة أقل من ٥، وهو ما يخالف أحد افتراضات الاختبار وقد يقلل من دقة النتيجة، إلا أن قوة الدلالة الإحصائية (٠,٠٠٠٥)، والتي يؤكدتها أيضاً اختبار "نسبة الإمكانية (Likelihood Ratio)" الذي أعطى نفس النتيجة بالضبط، تعزز بقوة هذا الاستنتاج. إجمالاً، تدعم هذه البيانات بشكل قاطع الفرضية القائلة بأن للاستضافات والفعاليات الكبرى دوراً هاماً ومؤثراً في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة.

Chi-Square Tests			
	Value	df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	34.434 ^a	4	.005
Likelihood Ratio	34.122	4	.005
Linear-by-Linear Association	.326	1	.568
N of Valid Cases	140		
a. 13 cells (52.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 2.29.			

جدول ٢٣: دور الاستضافات والفعاليات الكبرى على جذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية



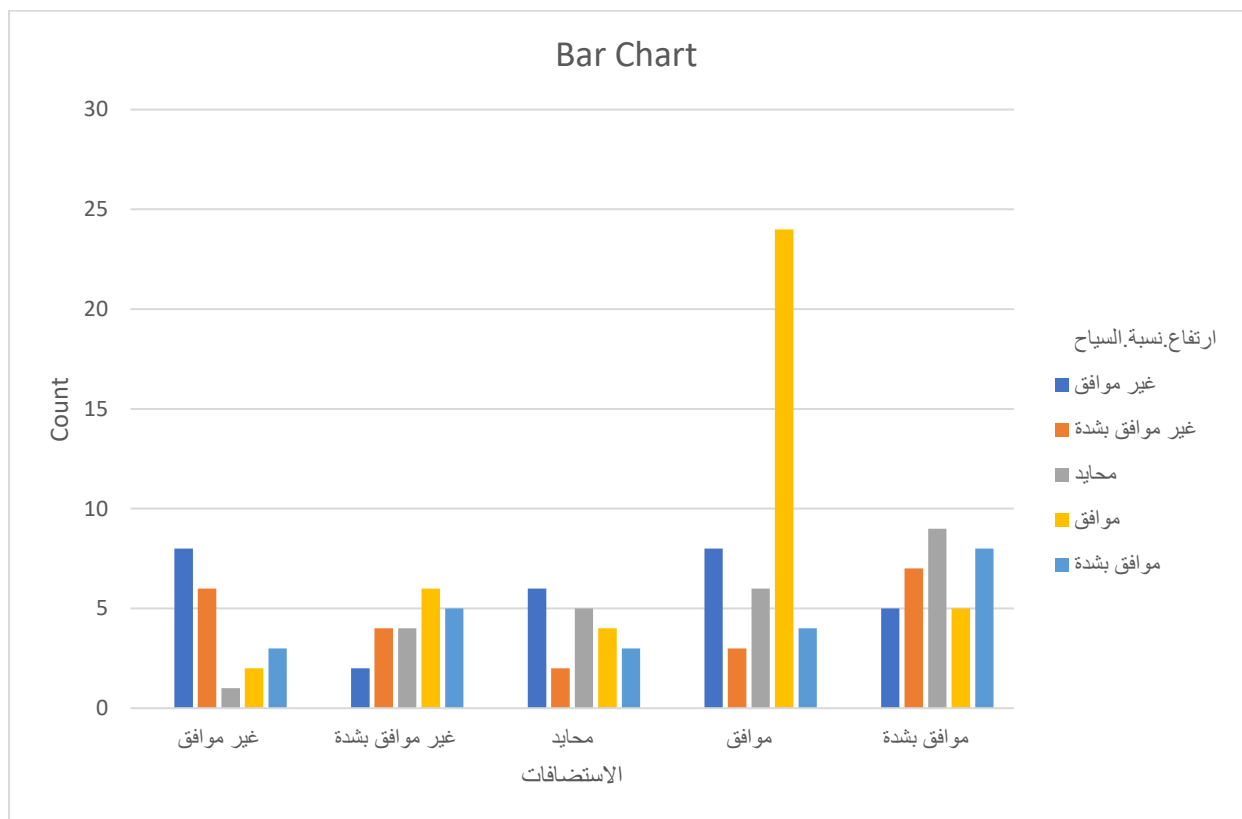
رسم توضيحي ٢٢: دور الاستضافات والفعاليات الكبرى على جذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية

■ دور الاستضافات والفعاليات الكبرى على جذب ارتفاع نسبة السياح في المملكة العربية السعودية

يقدم جدول "اختبارات كاي تربيع (Chi-Square Tests)" نتائج التحليل الإحصائي الخاص ببحث "دور الاستضافات والفعاليات الكبرى على جذب ارتفاع نسبة السياح في المملكة العربية السعودية"، ويهدف هذا الاختبار إلى فحص ما إذا كانت هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين هذين المتغيرين. تُظهر النتائج الرئيسية من اختبار "بيرسون كاي تربيع (Pearson Chi-Square)" وجود علاقة قوية ومؤثرة، حيث بلغت قيمة كاي تربيع المحسوبة ٣٤,٦٩٤، ومستوى الدلالة الإحصائية المصاحب لها (Asymptotic Significance) هو ٠,٠٠٠٤. بما أن هذه القيمة أقل بكثير من مستوى الدلالة المعتمد ($\alpha = 0.05$)، فإننا نستنتج بثقة تصل إلى ٩٩,٦٪ أن هناك ارتباطاً حقيقياً وجوهرياً بين إقامة الفعاليات الكبرى وزيادة نسبة السياح، وأن هذه العلاقة ليست وليدة الصدفة. يؤكد هذا الاستنتاج القوي اختبار "نسبة الإمكانية (Likelihood Ratio)" الذي أعطى نفس النتيجة بالضبط. ($p\text{-value} = 0.004$) ولكن، من الضروري الانتباه إلى الملاحظة المنهجية أسفل الجدول، والتي تشير إلى أن ٤٨٪ من خلايا التحليل لها تكرارات متوقعة أقل من ٥، وهو ما يخالف أحد افتراضات الاختبار وقد يؤثر على دقة النتيجة. ومع ذلك، فإن قوة الدلالة الإحصائية (٠,٠٠٤) وتطابقها بين الاختبارين يعززان بقوة الاستنتاج النهائي. إجمالاً، تدعم هذه البيانات بشكل قاطع الفرضية القائلة بأن للاستضافات والفعاليات الكبرى دوراً هاماً ومؤثراً في جذب السياح وزيادة نسبتهم في المملكة.

Chi-Square Tests			
	Value	df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	34.694 ^a	3	.004
Likelihood Ratio	34.729	3	.004
Linear-by-Linear Association	2.883	1	.090
N of Valid Cases	140		
a. 12 cells (48.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 3.14.			

جدول ٢٤: دور الاستضافات والفعاليات الكبرى على جذب ارتفاع نسبة السياح في المملكة العربية السعودية



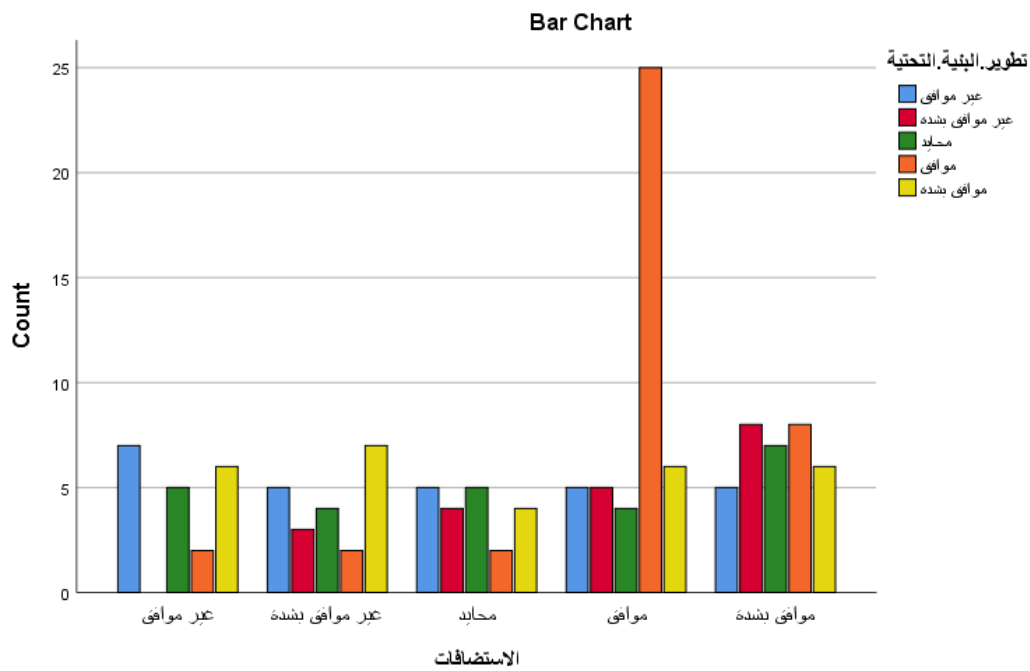
رسم توضيحي ٢٣: دور الاستضافات والفعاليات الكبرى على جذب ارتفاع نسبة السياح في المملكة العربية السعودية

■ دور الاستضافات والفعاليات الكبرى على تطوير البنية التحتية في المملكة العربية السعودية

يقدم جدول "اختبارات كاي تربيع (Chi-Square Tests)" نتائج التحليل الخاص ببحث "دور الاستضافات والفعاليات الكبرى على تطوير البنية التحتية في المملكة العربية السعودية"، ويهدف هذا الاختبار إلى فحص ما إذا كانت هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين هذين المتغيرين. تشير النتائج الرئيسية من اختبار "بيرسون كاي تربيع" (Pearson Chi-Square) إلى وجود علاقة قوية ومؤثرة، حيث بلغت قيمة كاي تربيع المحسوبة ٣٧,٥٦٩، ومستوى الدلالة الإحصائية المصاحب لها (Asymptotic Significance) هو ٠,٠٠٠٢. بما أن هذه القيمة أقل بكثير من مستوى الدلالة المعتمد ($\alpha = 0.05$)، فإننا نستنتج بثقة تصل إلى ٩٩,٨٪ أن هناك ارتباطاً حقيقياً وجوهرياً بين إقامة الفعاليات الكبرى وتطوير البنية التحتية، وأن هذه العلاقة ليست وليدة الصدفة. يؤكد هذا الاستنتاج القوي اختبار "نسبة الإمكانية (Likelihood Ratio)" الذي أعطى نتيجة أكثر دلالة ($p\text{-value} = 0.001$) ولكن، من الضروري الانتباه إلى الملاحظة المنهجية أسفل الجدول، والتي تشير إلى أن ٥٢٪ من خلايا التحليل لها تكرارات متوقعة أقل من ٥، وهو ما يخالف أحد افتراضات الاختبار وقد يؤثر على دقة النتيجة. ومع ذلك، فإن قوة الدلالة الإحصائية العالية (٠,٠٠٢) تجعل الاستنتاج موثقاً للغاية. إجمالاً، تدعم هذه البيانات بشكل قاطع الفرضية القائلة بأن للاستضافات والفعاليات الكبرى دوراً هاماً ومؤثراً في تطوير البنية التحتية في المملكة.

Chi-Square Tests			
	Value	df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	37.569 ^a	٤	.002
Likelihood Ratio	39.579	4	.001
Linear-by-Linear Association	.396	1	.529
N of Valid Cases	140		
a. 13 cells (52.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 2.86.			

جدول ٢٥: دور الاستضافات والفعاليات الكبرى على تطوير البنية التحتية في المملكة العربية السعودية



رسم توضيحي ٢٤: دور الاستضافات والفعاليات الكبرى على تطوير البنية التحتية في المملكة العربية السعودية

■ تحليل التباين الأحادي لمتغيرات الدراسة

تُقدم هذه الصورة نتائج تحليل إحصائي مركب، يضم "تحليل التباين الأحادي (ANOVA)" و "ملخص نموذج عامل بايز (Bayes Factor Model Summary)" ، لفحص الفرضية القائلة بأن المتغيرات المستقلة ("جذب الاستثمارات الأجنبية"، "ارتفاع نسبة السياح"، و "تطوير البنية التحتية") لها تأثير جوهري على المتغير التابع ("الاستضافات"). بالنظر إلى جدول ANOVA أولاً، نجد أن النموذج ككل دال إحصائياً وبشكل واضح، حيث بلغت قيمة "F" المحسوبة ٢,٥٩٠، ومستوى الدلالة (Sig.) المصاحب لها هو ٠,٠٠٠٤. بما أن هذه القيمة أقل من مستوى الدلالة المعتمد ($\alpha = 0.05$)، فإننا نستنتج من منظور التحليل التقليدي أن هذه المتغيرات مجتمعة لها تأثير حقيقي ومؤثر على "الاستضافات". ووفقاً لمعامل التحديد (R Square) ، فإن هذا النموذج يفسر ١٩,٧٪ من التباين في "الاستضافات"، وهي قدرة تفسيرية معتبرة. ولكن، يقدم جدول "ملخص نموذج عامل بايز" رؤية أكثر تحفظاً ودقة، حيث بلغت قيمة "عامل بايز" (Bayes Factor) 0.001. تدل هذه القيمة المنخفضة للغاية على أن الأدلة المقدمة من البيانات تدعم بقوة الفرضية الصفريّة (أي فرضية عدم وجود تأثير) مقارنة بالفرضية البديلة (وجود تأثير النموذج). وهذا التباين في النتائج يعني أنه على الرغم من أن النموذج حقق "دلالة إحصائية" بالمعنى التقليدي، إلا أن الأدلة الفعلية في البيانات لا تدعم بقوة تفضيل هذا النموذج المعقد على التفسير الأبسط وهو عدم وجود تأثير. إجمالاً، النتائج تشير إلى وجود علاقة قد تكون حقيقية، لكن الأدلة عليها ليست قوية بما يكفي لتبني النموذج بثقة تامة.

ANOVA ^{a,b}					
Source	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	51.653	5	4.304	2.590	.004
Residual	211.033	127	1.662		
Total	262.686	132			
a. Dependent Variable: الاستضافات					
b. Model: (Intercept), جذب الاستثمارات الاجنبية, ارتفاع نسبة السياح, تطوير البنية التحتية					
جدول ٢٦: تحليل التباين الأحادي لمتغيرات الدراسة					

Bayes Factor Model Summary ^{a,b}				
Bayes Factor ^c	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.001	.443	.197	.121	1.29
a. Method: JZS				
b. Model: (Intercept), جذب الاستثمارات الاجنبية, ارتفاع نسبة السياح, تطوير البنية التحتية				
c. Bayes factor: Testing model versus null model (Intercept).				
جدول ٢٧: ملخص نموذج عامل بايز أ ب				

التوصيات

■ تعزيز استدامة الأثر الاقتصادي للفعاليات الكبرى

توصي الدراسة بوضع خطط استراتيجية تهدف إلى ضمان استمرارية الأثر الإيجابي للفعاليات الكبرى على القطاعات غير النفطية، من خلال ربط هذه الفعاليات بمبادرات طويلة الأجل في مجالات السياحة، والترفيه، والثقافة، مما يعزز من النمو المستدام في هذه القطاعات بدلاً من الاكتفاء بالمردود قصير المدى.

■ تطوير البنية التحتية للقطاعات المتأثرة مباشرة بالفعاليات

بناءً على النتائج التي أظهرت تحسناً في بعض القطاعات مثل النقل والضيافة، توصي الدراسة بالاستثمار في تطوير البنية التحتية الداعمة لهذه القطاعات، كإنشاء مراكز لوجستية جديدة، وتوسيع خدمات النقل الذكي، وتحسين بيئة العمل في الفنادق والمرافق السياحية، مما يساهم في زيادة جاهزيتها لاستقبال مزيد من الفعاليات والأنشطة.

■ بناء شراكات بين القطاعين العام والخاص

توصي الدراسة بضرورة تعزيز الشراكات بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص من أجل تخطيط وتنفيذ الفعاليات الكبرى بما يحقق أعلى مردود اقتصادي، مع تشجيع مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في سلاسل القيمة المرتبطة بهذه الفعاليات، لتعزيز الأثر المحلي وتوسيع قاعدة المستفيدين.

■ تحسين آليات قياس الأثر الاقتصادي للفعاليات

تشير الدراسة إلى الحاجة لتطوير أدوات قياس دقيقة لرصد أثر الفعاليات على القطاعات غير النفطية بشكل دوري، وتوصي بإعداد تقارير متخصصة بعد كل فعالية كبرى تتضمن مؤشرات الأداء الاقتصادية والاجتماعية، مما يساعد متخذي القرار على تحسين التخطيط المستقبلي.

■ تبني الممارسات العالمية الرائدة في تنظيم الفعاليات

توصي الدراسة بالاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال تنظيم الفعاليات الكبرى، وتكييفها مع السياق المحلي، من حيث استقطاب الجمهور، وتسويق الفعاليات، وضمان التكامل بين الجهات المعنية، مما يعزز تنافسية المملكة كمركز إقليمي ودولي للفعاليات متعددة المجالات.

المراجع

- Abhishek Jude Sam .(٢٠٢٣) .Saudi Arabia's Public Investment Fund as a Tool for Economic Diversification and Sports Diplomacy من الاسترداد من .
https://www.researchgate.net/profile/Abhishek-Jude-Sam-3/publication/374157222_Saudi_Arabia's_Public_Investment_Fund_as_a_Tool_for_Economic_Diversification_and_Sports_Diplomacy/links/65114cf382f01628f04827d4/Saudi-Arabias-Public-Investment-Fund-as-a-Tool-
- Alberto Sardi .(٢٠٢٥) .Economic Impact Analysis of Mega Events for Sustainable Tourism: Insights from the Giro d'Italia and Tour de France من الاسترداد من .<https://www.mdpi.com/2076-3387/15/2/35>
- Alshehri .(٢٠١٩) .Is Saudi Arabia's Business Environment Conducive to Attracting Foreign Direct Investment in Non-Oil Sectors? Challenges and Implications من الاسترداد من .
<https://vuir.vu.edu.au/40445/>
- Altalhi .(٢٠٢٣) .Transitioning Away from an Oil-based Economy through Saudi Arabia's Vision 2030 .
 من الاسترداد من
https://openurl.ebsco.com/EPDB%3Agcd%3A3%3A17316243/detailv2?sid=ebsco%3Aplink%3Ascholar&id=ebsco%3Agcd%3A172747409&crl=c&link_origin=scholar.google.com
- Andrew Enaifoghe .(٢٠٢٣) .Conceptualizing the role of entrepreneurship and SME in fostering South Africa's local economic development من الاسترداد من .
https://www.researchgate.net/publication/371679724_Conceptualizing_the_role_of_entrepreneurship_and_SME_in_fostering_South_Africa's_local_economic_development
- Badr Saleh Al-Abdi .(٢٠٢٣) .Investigating Interaction Dynamics among Nonoil Economic Growth and Its Most Important Determinants: Evidence from Saudi Arabia من الاسترداد من .
<https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1155/2023/6692446>
- Daniele Schilirò .(٢٠١٣) .Diversification and development of the United Arab Emirates' economy من الاسترداد من .
https://www.researchgate.net/publication/256378376_Diversification_and_development_of_the_United_Arab_Emirates'_economy
- El Amine .(٢٠٢٣) .The GCC countries diplomatic approaches and its impact on economic development : a comparative study of the UAE, Saudi Arabia, Qatar, and Kuwait من الاسترداد من .
<https://ir.ndu.edu.lb:8443/xmlui/handle/123456789/1727>
- Emmanuel Ndhlovu .(٢٠٢٤) .Tourism and Hospitality for Sustainable Development : Volume Three: Implications for Customers and Employees of Tourism Businesses من الاسترداد من .
https://www.researchgate.net/publication/384028653_Tourism_and_Hospitality_for_Sustainable_Development_Volume_Three_Implications_for_Customers_and_Employees_of_Tourism_Businesses
- Fakhri J. Hasanov .(٢٠٢٣) .Oil and Non-Oil Determinants of Saudi Arabia's International Competitiveness: Historical Analysis and Policy Simulations من الاسترداد من .
<https://www.mdpi.com/2071-1050/15/11/9011>
- Kumar Nitish .(٢٠٢٣) .Saudi Arabia's "Vision 2030": Structural Reforms and Their Challenges من الاسترداد من .

- https://www.researchgate.net/publication/372231567_Saudi_Arabia's_Vision_2030_Structural_Reforms_and_Their_Challenges
- Marko Peric .(٢٠١٨) .Estimating the Perceived Socio-Economic Impacts of Hosting Large-Scale Sport Tourism Events . تم الاسترداد من
https://www.researchgate.net/publication/327937679_Estimating_the_Perceived_Socio-Economic_Impacts_of_Hosting_Large-Scale_Sport_Tourism_Events
- Moodhi Raid .(٢٠٢٤) .The non-oil institutional sectors and economic growth in Saudi Arabia . تم الاسترداد من
https://www.researchgate.net/publication/378372219_The_non-oil_institutional_sectors_and_economic_growth_in_Saudi_Arabia
- Murniati Murniati .(٢٠٢٠) .Hotel Marketing Strategies in the Digital Age . تم الاسترداد من
https://www.researchgate.net/publication/355083197_Hotel_Marketing_Strategies_in_the_Digital_Age
- Mustafa Dinc .(٢٠١٥) .Introduction to Regional Economic Development Major Theories and Basic Analytical Tools . تم الاسترداد من
https://www.researchgate.net/publication/291357038_Introduction_to_Regional_Economic_Development_Major_Theories_and_Basic_Analytical_Tools
- Nola Agha .(٢٠١٦) .A Theoretical Comparison of the Economic Impact of Large and Small Events . تم الاسترداد من
https://www.researchgate.net/publication/282683190_A_Theoretical_Comparison_of_the_Economic_Impact_of_Large_and_Small_Events
- Osama Sweidan .(٢٠٢١) .The Effect of Oil Rent on the Economic Development in Saudi Arabia: Comparing the Role of Globalization and the International Geopolitical Risks . تم الاسترداد من
https://www.researchgate.net/publication/356335015_The_Effect_of_Oil_Rent_on_the_Economic_Development_in_Saudi_Arabia_Comparing_the_Role_of_Globalization_and_the_International_Geopolitical_Risks
- Paul-Mikki Chikezie .(٢٠٢٤) .Developing a cross-functional team coordination framework: A model for optimizing business operations . تم الاسترداد من
https://www.researchgate.net/publication/384767942_Developing_a_cross-functional_team_coordination_framework_A_model_for_optimizing_business_operations
- Pritee Sharma .(٢٠٢٠) .Sustainable Development: Dimensions, Intersections and Knowledge Platform . تم الاسترداد من
https://www.researchgate.net/publication/340244065_Sustainable_Development_Dimensions_Intersections_and_Knowledge_Platform
- Riccardo Giusti .(٢٠١٩) .Synchromodal logistics: An overview of critical success factors, enabling technologies, and open research issues . تم الاسترداد من
<https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1366554519303928>
- Saeed Q. Al-Khalidi Al-Maliki .(٢٠٢١) .Increasing non-oil revenue potentiality through digital commerce: the case study in KSA . تم الاسترداد من
<https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/jmb-07-2021-0022/full/html>
- Sahar Khayat .(٢٠٢٤) .The Impact of Non-Oil Exports on the Economic Growth in Saudi Arabia: An Empirical Analysis . تم الاسترداد من

- https://www.researchgate.net/publication/380726782_The_Impact_of_Non-Oil_Exports_on_the_Economic_Growth_in_Saudi_Arabia_An_Empirical_Analysis
- Shrabani Saha .(٢٠٢٣) .Do economic and political crises lead to corruption? The role of institutions .
تم الاسترداد من <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0264999323001190>
- Simon Chadwick .(٢٠٢٢) .Saudi Arabia and Sport in the 21st Century . تم الاسترداد من
<https://www.taylorfrancis.com/chapters/edit/10.4324/9781003032915-26/saudi-arabia-sport-21st-century-simon-chadwick-paul-widdop>
- Sura Alayed .(٢٠٢٥) .Saudi Arabia's Business Transformation: Strategies for Success in a Changing Economy . تم الاسترداد من
https://www.researchgate.net/publication/389397364_Saudi_Arabia's_Business_Transformation_Strategies_for_Success_in_a_Changing_Economy
- Thaib Alharethi .(٢٠٢٤) .Charting the Sustainable Course: Navigating the Saudi Arabia Medical and Wellness Tourism Roadmap with Business Model Canvas (BMC) . تم الاسترداد من
https://www.researchgate.net/publication/380388884_Charting_the_Sustainable_Course_Navigating_the_Saudi_Arabia_Medical_and_Wellness_Tourism_Roadmap_with_Business_Model_Canvas_BMC
- Timson Nyamari .(٢٠٢٤) .Social Capital and Community Development . تم الاسترداد من
https://www.researchgate.net/publication/380405710_Social_Capital_and_Community_Development
- Walid Mensi .(٢٠١٨) .Asymmetric impacts of public and private investments on the non-oil GDP of Saudi Arabia . تم الاسترداد من
<https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S2110701717300902>
- Wardani Kumo .(٢٠٢٣) .Leveraging Consumer Behavior Research for Effective Marketing Strategies . تم الاسترداد من
https://www.researchgate.net/publication/380885406_Leveraging_Consumer_Behavior_Research_for_Effective_Marketing_Strategies
- Yi-De Liu .(٢٠١٩) .Event and Sustainable Culture-Led Regeneration: Lessons from the 2008 European Capital of Culture, Liverpool . تم الاسترداد من <https://www.mdpi.com/2071-1050/11/7/1869>

الملاحق

الاستبانة

- الاسئلة العامة
- العمر
- الجنس
- الدرجة
- أسئلة الاستبانة
- تسهم الاستضافات الدولية والفعاليات الكبرى في تعزيز صورة المملكة عالميًا.
- تعكس الاستضافات الكبرى قدرة المملكة على تنظيم فعاليات عالمية بمعايير احترافية.
- تساهم الفعاليات الكبرى في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة.
- تشجع الفعاليات الكبرى على تنمية قطاعات اقتصادية غير نفطية مثل السياحة والثقافة.
- تؤدي الفعاليات الكبرى إلى ارتفاع نسبة السياح القادمين إلى المملكة.
- تسهم الفعاليات في تطوير البنية التحتية السياحية (فنادق، مطاعم، خدمات نقل).
- تخلق الفعاليات الكبرى فرص عمل جديدة في قطاع السياحة.
- تؤدي الزيادة في عدد السياح أثناء الفعاليات إلى نمو العوائد الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة.
- تشجع الفعاليات الكبرى على إقامة أنشطة ثقافية وترفيهية متنوعة.
- تعزز الفعاليات من حضور الفنانين والمبدعين المحليين على المستوى العالمي.
- تؤثر الفعاليات إيجابًا على مبيعات الصناعات الثقافية المحلية (مثل الفنون والحرف).
- تساهم الفعاليات في نشر الثقافة السعودية والتعريف بها عالميًا.
- تؤدي الفعاليات الكبرى إلى زيادة الطلب على خدمات النقل والمواصلات.
- تحقق المؤسسات الخدمية أرباحًا ملموسة خلال فترة الفعاليات الكبرى.
- تؤثر الفعاليات في نمو قطاع المطاعم والمقاهي المحلية.
- تساهم الفعاليات في تحفيز الابتكار وتحسين جودة الخدمات المقدمة للجمهور.

- https://docs.google.com/forms/d/1_ZywxLjrO9mvscm-1dL552HK4tsum9-pD7nx8FfFMTY/viewform?edit_requested=true

Abstract

The purpose of this study is to identify the impact of hosting major events on the non-oil economic sectors in the Kingdom of Saudi Arabia, in light of the state's drive to diversify sources of income and enhance the contribution of non-oil sectors to the GDP under the Kingdom's Vision 2030. The study sought to analyze the extent to which sectors such as tourism, transportation, retail, hospitality, and logistics services benefit from organizing mega-events, by surveying the opinions of a group of stakeholders and beneficiaries of these sectors.

The study relied on a descriptive analytical approach and used a questionnaire to collect data from a sample of (140) participants working and interested in non-oil sectors. The data was analyzed using appropriate statistical methods to extract results and verify the validity of the hypotheses. Statistical analysis tools included frequencies, percentages, and standard deviations, in addition to t-tests and ANOVA tests to analyze differences and correlations.

The results showed that major events directly contribute to revitalizing non-oil sectors by increasing tourist demand, improving transportation sector performance, and increasing retail sales, in addition to creating new temporary and sustainable job opportunities. The results also revealed some organizational challenges that may limit the benefits of these events for some sectors, highlighting the need for integrated planning and coordination among relevant stakeholders to ensure maximum economic impact.

The study concluded with several recommendations, most notably: the need to sustain the economic impact of events, develop supporting infrastructure, strengthen public-private partnerships, adopt accurate impact measurement standards, and leverage global experiences in this field. This study represents a scientific contribution that opens the door to further future research on ways to support economic transformation in the Kingdom.

Mid-Ocean University
College of Management
Major in Business Administration



Research

The Impact of Hosting Major Events on Non-Oil Economic Sectors in the Kingdom of Saudi Arabia

Prepared by: Student:

Fawaz Mohammed Al-Otaibi

Supervisor:

Dr. Faisal Abdul Hamid

Dr. Fayez Jarad

Year:

2025